بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الاقتصاد التطبيقي

السنة الرابعة

بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي

بعـــــــــــــنوان :-

التكتلات الاقتصادية الدولية،(الإتحاد الأوروبي نموذجاً)

في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧م

Regional Economic International (European Union Model)

Period from 2000 to 2017

إعداد الطلاب:

- عبد القادر بلة محمد أحمد
- معتصم مدني السيد محمد .
- صدام سليمان إبراهيم عثمان.
- الصادق شمس الدين قوي أدم .

إشراف الأستاذ: عمر الطيب عمر محمد

نوفمبر ٢٠١٧ – ١٤٣٨هـ

الإستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾صدق الله العظيم.

سورة الإسراء (الآية ٨٥)

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾صدق الله العظيم

سورة التوبة (الآية ١٢٨)

الإهداء

إلي من جرعوا الكأس فارقا ليسقونا قطرة حب .

إلي من كلت أناملهم ليقدموا لنا لحظة سعادة .

إلي من حصدوا الأشواك عن دربنا ليمهدوا لنا طريق العلم .

إلي القلوب الكبيرة قلوب **أبائنا الأعزاء**.

إلي من أرضعتنا الحب والحنان .

إلي رموز الحب وبلسم الشفاء .

إلي القلوب الناصعة بالبياض **أمهاتنا الغالية** .

الان نفتح الأشرعة ونرفع المرساه لتنطلق السفينه في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة الذين أحببتهم وأحبوني أصدقاءنا

إلي الذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي نصل إلي هذا اللحظة أساتذتنا الكرام ولاسيما **الأستاذ عمر الطيب عمر محمد** إليكم جميعا نهدي هذا العمل .

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله الذي أنعم فزاد في النعم وأكرم فزاد في الكرم وعلم الإنسان ما لم يعلم

والصلاة والسلام علي رسولة الأمين ،سيد الانام والمرسلين محمد صلي الله عليه وسلم.

ثم نتقدم بفائق الشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ممثلة في كلية الدراسات التجارية قسم الإقتصاد التطبيقي ونتقدم بأسميأيات الشكر والتقدير للأستاذ القدير **عمر الطيب عمر محمد** الذي فتح لنا قلبه وعقله قبل أن يشرف علي هذه الدراسة ندين له بفضل كبير بعد الله عز وجل ... ونشكره علي جهده الكبير الذي بذله وتوجيهاته السديدةوعلي سعة صدره ونصحه المستمر فكان له بالغ الأثر في إنجاز هذه الدراسة فله جزيل الشكر والاحترام وجزاه الله عنا خير الجزاء.

الشكر أجزله إلي أسرة مكتبة كلية الدرسات التجارية، وأسرة مكتبة الدراسات العليا بجامعة السودان، ومكتبة جامعة الخرطوم الإنمائية علي مساعدتهم لنا.

أخيرا نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة

مستخلص الدراسة

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، مع الربط بالجانب التطبيقي من خلال دراسة الاتحاد الاوروبي ، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧م) تتمثل اسباب الدراسة : في ان هنالك دوافع ادت بدورها إلى قيام التكتلات الاقتصادية ، وذلك من خلال الوصول إلى تطبيق امثل للأتفاقيات التجارية في ظل إزالة الحواجز والقيود الجمركية بين دول الإتحاد الاوروبي ، أهم فروض الدراسة : ان التكتلات الاقتصادية تعمل على زيادة معدلات النمو في إقتصاديات دول الاتحاد الاوروبي ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بالآثار التي تنعكس على اقتصاد الدول عند الانضمام لتلك التكتلات والتي أصبحت أحد مظاهر العولمة اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وتتمثل أهداف الدراسة في التعرف على ماهية التكتلات الاقتصادية ، وتاريخ نشأتها ، وتوضيح الاثار المترتبة عن الانضمام لتلك التكتلات الاقتصادية .

النتائج التي توصلت إليها الدراسة :ان التكتلات الاقتصادية اثرت على الشؤون الإقتصاديةفي الدول النامية من خلال السيطرة عليها اقتصادياً ، ومن ثم الوصول إلى مراكز القرار لهذه الدول ، في ما يخدم مصالح الدول ذات الثقل الاقتصادي الكبير ، اما التوصيات التي توصلت إليها الدراسة انه على السلطة العمل على اتاحة حرية الانتقال للأفراد والعمالة بين مجموعة دول التكتل.

Abstract

This study deals with the phenomenon of regional economic blocs, with the practical aspect related to the study of the European Union during the period (2000-2017). The reasons for this study are that there are motives that led to the formation of economic blocs through an optimal application of trade agreements In light of the removal of barriers and customs restrictions among the EU countries, the most important hypotheses of the study: The economic blocs are working to increase the growth rates in the economies of the European Union, which in turn leads to increase rates of economic development effects on the economy of countries at the beginning Or for those blocs, which has become one of the manifestations of globalization study followed the analytical descriptive approach and objectives of the study is to identify what economic blocs, and its history, and to clarify the implications of joining these economic blocs.
The findings of the study: that economic blocs affected the economic affairs in developing countries through control economically, and then access to the decision centers of these countries, in the interests of countries with great economic weight, either the recommendations of the study that it has the power to work To allow freedom of movement for individuals and employment among the group of States of the bloc.

قائمة الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال.	أ
الإهداء.	ب
الشكر والتقدير.	ج
مستخلص الدراسة.	د
Abstract.	ز
الفصل الأول : الإطار المنهجي والدراسات السابقة.	
خطة الدراسة.	١-٤
الدراسات السابقة.	٥-٧
الفصل الثاني :الإطار النظري للدراسة.	
المبحث الأول: ماهية التكتلات الإقتصاديةالنشأة والتطور التأريخي.	٨-١٠
المبحث الثاني :العوامل التي أدت الى ظهور التكتلات الإقتصادية .	١١-١٢
المبحث الثالث :أهداف وأشكال وأنواع التكتلات الإقتصادية.	١٣-٢٤
المبحث الرابع: الآثار المترتبة علي التكتلات الإقتصادية.	٢٥-٢٦
الفصل الثالث :الإتحاد الأوروبي.	
المبحث الأول :نصوص ميثاق الاتحاد الاوروبي .	٢٧-٢٨
المبحث الثاني :وظائف واهداف الاتحاد الاوروبي.	٢٩-٣٠
المبحث الثالث: المشاكل والعقبات التى تواجه الاتحاد الاوروبي ومتطلبات الاتحاد الاوروبي عند القيام بعملية الاستيراد.	٣١-٤١
المبحث الرابع:اسباب وأثر خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي.	٣٧-٣٩
المبحث الخامس: مستقبل الاتحاد الاوروبي.	٤٠-٤٦
الخاتمة	

اولاً :النتائج .	٤٧
ثانياً :التوصيات .	٤٨
ثالثاً : توصيات بدراسات مستقبلية .	٤٨
قائمة المصادر والمراجع .	٤٩

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
١	يوضح معدل نمو الناتج المحلي السنوي لدول الاتحاد الاوروبي.	٤٢
٢	يوضح معدل البطالة لدول الاتحاد الاوروبي.	٤٤
٣	يوضح معدل التضخم المالي الأساسيلدول الاتحاد الاوروبي.	
٤	يوضح الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي.	

المقدمة :-

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، وذلك بتناول الإتحاد الأوروبي نموذجا ، ظاهرة التكتلات الإقتصادية تعود إلي بداية القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية ، إلي أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة كنتيجة لإندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو إنشائها أو الدخول فيها.

تعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة ، فإن بروز التكتلات بهذا الزخم يؤكد علي قوة العوامل التي أدت إلي ظهور التكتلات في مقدمتها التحولات الهيكلية في الإقتصاد.

في ظل التكتلات الإقتصادية أصبح الإقتصاد العالمي أكثر ديناميكية بعد ضم أنماط ودرجات مختلفة في التكتلات علي رأسها الإتحاد الأوروبي ، الذي يشكل نموذجا متطورا للتكتل الإقتصادي.

المبحث الاول : خطة الدراسة

اولاً:مشكلة الدراسة Study Problem

تتبع مشكلة الدراسة في التعرف علي الدوافع التي أدت بدورها إلى قيام التكتلات الإقتصادية ، وما هو أثر تفعيل الإتفاقيات التجارية بين دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ، وتوضيح أثر هذه التكتلات على تجارة هذه الدول.

يمكن توضيح مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

١/ ماهي أهمية نشأة التكتلات الإقتصادية؟

٢/ ما هي الدوافع التي أدت إلى قيام الإتحاد الأوروبي والتكتلات الإقتصادية الأخرى؟

٣/ ما هو أثر تفعيل الإتفاقيات التجارية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي؟

ثانياً :فرضيات الدراسة:Study hypotheses

تتبني هذه الدراسة علي عدة فرضيات وهي:

١/ المصالح الإقتصادية المشتركة بين الدول تؤدي الى قيام التكتلات الإقتصادية.

٢/ التكتلات الإقتصادية تعمل على رفع إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي.

٣/ تفعيل الإتفاقيات التجارية بين دول الإتحاد الأوروبي يؤدي الى زيادة معدلات التنمية الإقتصادية.

ثالثاً :أهداف الدراسة Study Objectives

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

١/ التعرف على ماهية التكتلات الإقتصادية وأسباب نشأتها.

٢/ توضيح الآثار الإقتصادية المترتبة عن الإنضمام لتلك التكتلات الإقتصادية.

٣/ معرفة العقبات التي تواجه التكتلات الإقتصادية.

٤/ التعرف على شروط الإنضمام للإتحاد الأوروبي.

رابعاً :أهمية الدراسة Study of the Importance

أ/ الأهمية العلمية:

– التعريف بالآثار التي تنعكس على اقتصاد الدول عند الانضمام لتلك التكتلات والتي أصبحت أحد مظاهر العولمة.

– معرفة المنافع التي تعود على الدول المنضمة للإتحاد الأوروبي.

ب/ الأهمية العملية :

تقديم توصيات للجهات التي يمكن أن تستفيد من الدراسة .

خامساً : منهجية الدراسة Study Methodology

ستعتمد الدراسة على المنهج التأريخي وذلك من خلال تتبع تاريخ الظاهرة موضوع الدراسة ، وكذلك سيتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال وصف وتحليل البيانات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة.

سادساً :حدود الدراسة Study limits

الحدود المكانية: الإتحاد الأوروبي.

الحدود الزمانية: ٢٠٠٠-٢٠١٦.

سابعاً:هيكل الدراسة Study structure

تتكون الدراسة من **أربعة فصول** ، مقسمة إلى عدة مباحث ، **الفصل الأول** سيتناول : **الإطار المنهجي والدزاسات السابقة** وذلك من خلال مبحثين ، المبحث الأول يمثل (خطة الدراسة) والمبحث الثاني سيتضمن (الدراسات السابقة). أما **الفصل الثاني** سيتناول : **الإطار النظري للدراسة** ، حيث يتكون من خمسة مباحث المبحث الأول سيوضح (ماهية التكتلات الإقتصادية والنشأة والتطور التاريخي) أما المبحث الثاني يرصد (العوامل التي أدت الى ظهور التكتلات الاقتصادية) المبحث الثالث يستعرض (أهداف وأشكال أنواع التكتلات الاقتصادية) يليه المبحث الرابع ، الذي سيتناول (الاثآر المترتبة على التكتلات الاقتصادية) ثم يأتي المبحث الخامس موضحاً (التعاون الدولي لتحقيق الاستقرار في حصيلة الصادرات) أما

الفصل الثالث : سيتناول **الإتحاد الأوروبي** يتكون من أربعة مباحث : حيث يستعرض (مقدمة عن الإتحاد الأوروبي ونشأة الإتحاد الأوروبي) أما المبحث الأول فيوضح(نصوص ميثاق الإتحاد الأوروبي) ويأتي المبحث الثاني موضحاً (وظائف وأهداف الإتحاد الأوروبي) يليه المبحث الثالث يوضح (المشاكل والعقبات التي تواجه الإتحاد الأوروبي) وأخيراً المبحث الرابع الذي سيتناول (متطلبات الإتحاد الأوروبي عند القيام بعملية الاستيراد) أخيراً **الخاتمة** و تحتوي علي النتائج والتوصيات ، ثم توصيات بدراسات مستقبلية ، إضافة الي قائمة المصادر والمراجع والملاحق التي قامت عليها الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولاً:رسائل الدكتوراة: [1]

أثر إتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري (٢٠٠٢- ٢٠١٢)

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي أثر إتفاقية الكوميسا علي الميزان التجاري ، وإتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة في الفترة من (٢٠٠٢-٢٠١٢)

خلاصة ما توصلت إليه الدراسة أن هنالك ضعف في التبادل التجاري بين السودان ودول الكوميسا ، كذلك عدم إستفادة السودان من التعرقة الصفرية في الكوميسا لأن معظم صادرات السودان من المنتجات الاولية إلي الدول الصناعية والدول العربية وشرق آسيا وبناءاً علي هذه النتائج توصلت الباحثة إلي بعض التوصيات كان أهمها ضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في جدول الصادرات السودانية لدول الكوميسا كذلك ضرورة الإهتمام بجودة السلع السودانية حتي يمكنها من المنافسة عالمياً.

ثانياً:رسائل الماجستير:

دراسة محمد حمزة عبدالرحمن : [2]

دراسة بعنوان :أثر التكتلات الإقتصادية في تحقيق الوحدة الإقتصادية الأفريقية.

هدفت الدراسة علي أن التكتلات التي نشأت في أفريقيا تتمثل في توزيع القارة إلى دويلات صغيرة يفوق عدد ستين دولة وتمثلت مشكلة الدراسة في أن قارة افريقيا هي في الاصل كيان إقتصادي اجتماعي موحد فما هي الاسباب التي ادت لتفرق وتباين أفريقيا في الثلاثة قرون الاخيرة ، تاتي أهمية الدراسة من خلال التوجه السائد في دول العالم بالتوجه ، نحو تحقيق كتل وإتحادات إقتصادية إقليمية قيادية لمقابلة العديد من الظواهر العالمية مثل العولمة والانفتاح التجاري العالمي ، وتمركز رووس الأموال في قوى وشركات دولية معينة ، وتمثلت اهم فروض الدراسة إن قارة افريقيا بكل اشكالها السياسية والاقتصادية والإجتماعية يعتبر مطلب مهم للقارة في ظل وضعها الراهن وإتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي ثم المنهج الإستنباطي من خلال إستنباط الأسباب

---

[1] - حرم محمد بدوي ، **اثر اتفاقية الكوميسا** ، رسالة دكتوراة (غير منشورة) إشراف الدكتور عبد العظيم سليمان المهل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية، **٢٠١٢م**

[2] - محمد حمزة عبدالرحمن ، **اثر التكتلات الاقتصادية في تحقيق الوحدة الاقتصادية الافريقية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة النيلين ٢٠٠٦م .

والعوامل التي ادت الي العديد من المشاكل المتعلقة بموضوع البحث ، وتمثلت أهم النتائج إن البحث في شؤون أفريقياهي إن القارة تعتبر من أغني قارات العالم بالثروات الطبيعية المختلفة فليست هنالك مصدر من المصادر الإقتصادية الطبيعية لا توجد في أفريقيا ، وأهم توصيات الدراسة إن امام الدول الافريقية فرصة كبيرة للعمل علي توفير عناصر الوحدة علي المستوي السياسي ، وتسهيل تنقل الأفراد بين الدول الأفريقية مع تخفيف القيود علي هذه الحركة و العمل علي إصدار هوية أفريقية موحدة.

ثالثاً: مشاريع التخرج: [1]

دراسة بعنوان: التكتلات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد السوداني في الفترة(٢٠٠٥-٢٠١٠)

دراسة حالة الإتحاد الأوروبي والكوميسا :

تمثلت مشكلة الدراسة في أن ظاهرة التكتلات الإقتصادية أصبحت من الظواهر التي لها أثر علي إقتصاديات الدول المنطوية تحتها ، أهم فرضيات الدراسة هي أثر إنضمام السودان للكوميسا وتبادلة التجاري مع دول الإتحاد الأوروبي سلباً علي ميزانة التجاري ، حيث كان في حالة عجز دائم ، أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وذلك من خلال تتبع تاريخ الظاهرة موضوع الدراسة ، هدفت الدراسة الى التعرف على ماهية التكتلات الإقتصادية وشروط الإنضمام لتلك التكتلات ، الأهداف والأسباب التي أدت للإنضمام لتلك التكتلات توضيح الآثار الإقتصادية المترتبة للإنضمام لتلك التكتلات.

تتمثل أهمية الدراسة في أن التكتلات الإقتصادية أصبحت أحد مظاهر العولمة ، وكذلك الآثار التي تنعكس على إقتصاديات الدول من إنضمامها لتلك التكتلات ، أهم النتائج هي إنضمام السودان للكوميسا و تبادله التجاري مع الإتحاد الأوروبي سيؤثر علي وضع العمالة المحلية وقطاع الخدمات ويؤدي إلي تدهور سعر الصرف والجنيه إرتفاع معدلات التضخم بينما يؤثر إيجاباً في مجال التكنلوجيا والخبرات ، توصي الدراسة بضرورة تشجيع العلاقات التجارية بين الدول والتعاون في خلق بيئة مناسبة للاستثمار من حيث تجويد صناعاتها مع مراعاة المتطلبات القانونية و البيئية و الإقتصادية اللازمة لضمان تسويق تلك الصادرات الصناعية بالشكل الجيد في ظل سوق عالمي .

١- أسعد احمد محمد علي - حذيفة عثمان عبد الجليل - خالد الحبيب التجاني عبد الرحمن - محمد عبد الهادي علي عوض - مهند مبارك الصديق **التكتلات الإقتصادية وأثرها علي الإقتصاد السوداني** - إشراف الكتور خالد حسن البيلي - جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا - ٢٠١٠م .

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

اولاً : أوجه الشبه:

تتمثل أوجه الشبه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في الأهداف المشتركة التي تسعى اليها التكتلات الإقتصادية الى تحقيقها من خلال التوجه السائد في دول العالم نحو تحقيق تكتلات و إتحادات إقتصادية إقليمية لمقابلة العديد من الظواهر الاقتصادية العالمية مثل العولمة و كذلك الإنفتاح التجاري العالمي حتى تستطيع النهضة والتطور و تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية ورفاهية السكان .

ثانيا :الإختلاف :

تتمثل أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في أن الدراسات السابقة ركزت على:

١- سياسيات الكوميسا على اقتصاديات الدول النامية.

٢- ضعف القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية عامة مقارنة مع القوة التنافسية لصادرات دول الاتحاد الاوروبي وكذلك تمركز رؤوس الاموال في شركات اوربية معينة بعكس الدول النامية .

٣- ضعف التبادل التجاري بين الدول النامية بعضها البعض ، بعكس القوة في التبادل التجاري بين الدول المتقدمة .

ثالثاً : الإضافة التي ستقدمها هذه الدراسة :

تناولت الدراسة الإتحاد الأوروبي كنموذج اقتصادي متكامل من النشأة والتطور وكذلك شروط الانضمام إلى الإتحاد الاوروبي .

تناولت الدراسة موضوع جديد وهو خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، ويشير مستقبل الاتحاد الاوروبي إلى حدوث إنفصال او تقسيم في الاتحاد الاوروبي هذا الإنفصال لا يعني بالضرورة ان يكون مدوياً ، ومؤدياً إلى إنهيار الاتحاد إنما يؤدي إلى وجود محورين داخل الاتحاد الاوروبي بحيث تتبنى كل كتلة منها نموذجاً إقتصادياً يختلف عن الآخر.

المبحث الأول : ماهية التكتلات الاقتصادية والنشأة والتطور التاريخي

أولاً :ماهية التكتل الاقتصادي :-

إن التكتلات الإقتصادية شأنها شأن العولمة لا يوجد تعريف محدد متفق عليه ، وذلك نتيجة لإختلاف المذاهب الإقتصادية وإختلاف رؤية كل منها لأهدافها ، والوسائل التي تستخدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف غير أنه يمكن تعريف التكتل الإقتصادي بصفة عامة بأنه يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة الدول الأعضاء في التكتل بهدف الإستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل فيما بين مجموعة هذه الدول وبالتالي يترتب على التكتلات الإقتصادية زيادة الإعتماد المتبادسل وتقسيم العمل على المستوى الإقليمي في مجالات التجارة والإستثمار ، ولذا يمكن النظر للتكتلات الإقتصادية على أنها تعد عولمة جزئية تتم في إطار العولمة الشاملة ، وتمثل وسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف الملائمة مع مشكلات التكتلات الكونية التي تدفع إليها العولمة.

أيضاً :

يقصد بالتكتل الاقتصادي ، إتفاق مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية علي الغاء القيود علي حركة تبادل السلع والخدمات ، والاشخاص ورؤوس الاموال فيما بينها ، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الإقتصادية لازالة التمييز الذي قد يكون عائدا الي الاختلافات في هذه السياسات .[١]

يتضمن مفهوم التكتل الإقتصادي في عصرنا الحاضر:

١ــ قيام التجارة بين الدول المختلفة ، وداخل نطاق كل دولة في ظل الإستخدام الكامل لموارد الثروة مع إزالة العقبات التي تواجه تدفق السلع والخامات والخدمات من مكان لآخر.

٢ــ إتخاذ الإجراءات المالية التي تسمح بتبادل العملات النقدية المختلفة ، واصلاح ميزان المدفوعات ، مع تحسين تطوير المواصلات وطرق النقل المختلفة عبر الحدود السياسية ، وبين مواقع الإنتاج والإستهلاك.

١ زينب حسين عوض الله ـ **العلاقات الاقتصادية الدولية** ـ دار الفتح للطباعة والنشر ـ ٢٠٠٣ ص(٣١٤) .

يحقق التكتل الإقتصادي فوائد كثيرة للدول المنضمة في مجموعة من مجموعاته منها:

١. ضمان الحصول على المواد الأولية بأسعار معقولة.

٢. توسيع نطاق سوق السلع المنتجة ولا يخفى ما للسوق المتسعة من مزايا إقتصادية ترتبط بالإنتاج الغزير وخفض تكاليف الإنتاج ، وزيادة جودته وهي من قبيل ما يساعد على التخصص في الإنتاج استخدام وسائل الإنتاج الحديثة ويؤدي التكتل الإقتصادي ايضا الى رفع المستوى الحقيقي للمعيشة زيادة القوة الشرائية وكان نصب أعين مؤيدي سياسة التكتل الإقتصادي نموذج الولايات المتحدة حجمها المتسع مواردها المتعددة والمتنوعة والغزيرة ، وإرتفاع مستوى معيشة سكانها ليس من المستطاع القول بأن التكتل الإقتصادي يأتي بفوائد متساوية لجميع الدول الأعضاءالمشتركة فيه ذلك أن مجموعة من المؤثرات تتدخل في هذا الامر منها:

أـــ درجة التكامل الإقتصادي Integration Economic أي درجة إختلاف السلع المنتجة ودرجة إختلاف المعروض من وسائل الإنتاج ومع ذلك فان بعض الإقتصاديين يعتقدون ان الفوائد التي يمكن جنيها من تنافس السلع المنتجة ، وتنافس عوامل الإنتاج لا تقل أثراً على التكامل الإقتصادي.

ب. حجم الدول الأعضاء وعددها ، إذ كلما كان الإتحاد مؤلفاً من دول كثيرة ذات إقتصاديات صغيرة كان أفضل من إرتباط دولتين كبيرتين.

ج. ثم ياتي أخيراً الموقع الجغرافي ، وأثره في سهولة النقل وإنخفاض ، التكاليف وكلما كانت دولة الكتلة الاقتصادية متصلة تربط بينها خطوط النقل البري والقنوات الملاحية ، أو كلما كان النقل البحري متوفراً لها كان ذلك افضل [١]

١ فؤاد الصقار – **جغرافيا التجارة الدولية**– منشأة المعارف الأسكندرية –١٩٩٧ - ص (١٦٠) .

ثانيا :النشأة والتطور التأريخي للتكتلات الإقتصادية :

ترجع فكرة التكتلات الإقتصادية الي اكثر من مائة عام فقد أنشأ أول تكتل إقتصادي في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا ثم أعقبتها تكتلات أخري ، مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم .

لقد سادت المنافسة مابين أسواق أوربا وبلغت قوة نموها مابين (١٨٦٠-١٨٨٠) وذلك في ظل إنتشار المذهب الليبرالي الحر، في ظل هذه المنافسة ضعفت المشاريع الإقتصادية الصغيرة هذا ما فتح المجال لظهور المشاريع الكبيرة وبالتالي نشأت فكرة دمج المشاريع الصغيرة في مشروع كبير، يحقق مكاسب اكبر بالتالي يمكن إرجاع نشأت التكتلات الإقتصادية الي ان خرجت من وهم المنافسة الحرة.

إلا أن خصائص هذة التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة إستغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم ، وبالتالي ظاهرة التكتلات الإقتصادية السائدة في الفترة الحالية ليست وليدة اليوم وإنما ترجع إلي حقبة تاريخية ترافقت مع ظهور الأسواق والمنافسة الحرة وتطور التجارة الدولية .

كان ظهور التكتلات الإقتصادية عقب الحرب العالمية الثانية بصورة مشاريع مثل مشروع (مارشال) وأيضا عام ١٩٥٧ ظهر تكتل دول أوربا الغربية ، ثم بدأت التكتلات تظهر في قارات أخري مثل (السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطي) وبالتالي فالتكتلات الإقتصادية نشأت في ظل البلدان الصناعية ولقد شهدت القارة الأفريقية ظهور العديد من التجمعات الإقتصادية وكذلك القارة الأوربية والقارة الاسيوية والأمريكتين.

[1] زينب حسين عوض الله - **العلاقات الاقتصادية الدولية**– مرجع سابق - ص(٣١٤).

المبحث الثاني :العوامل التي أدت الي ظهور التكتلات الإقتصادية Factors that led To: the emergence of Economics Clusters

إن إزالة مختلف الحواجز والعقبات الجمركية والمالية والنقدية ، يعتبر شرطا في إيجاد وتكوين التكتل الإقتصادي الا أن ذلك لم يكن لينجح لولا وجود عوامل أخري مشتركة تسهل عملية التكتل الاقتصادي بين الراغبة في ذلك وتتمثل هذه العوامل في الاتي :ــ

١ــ العامل الجغرافي :

هو من العوامل المهمة في إيجاد التكتل الإقتصادي ذلك لأنه من الصعب وغير المجدي ان يقوم اتحاد إقتصادي بين الاردن والارجنتين مثلا للبعد الجغرافي بينهما ، لهذا نجد التكامل الإقتصادي قائما وممكنا بين الدول الأوروبية وبين بعض الدول الافريقية كما هو بين بعض الدول العربية وبعض دول امريكا اللاتينية.

للعامل الجغرافي اثر علي تكاليف النقل والوقت الذي تتطلبة عملية انتقال السلع والخدمات ، بين الدول هنا يمكن القول إن مبدأ المعاملة بالمثل قد يأخذ طريقه بين الدول المتباعدة جغرافيا دون حصول تكامل إقتصادي بينهم

٢ــ العامل الحضاري والثقافي :

عمليا الدول التي تفكر في إيجاد تعاون فيما بينها تنتمي الي جنس مشترك أو ثقافة واحدة أو دين واحد أو لغة واحدة أو اي صفة مشتركة أخري ، وذلك نظرا لما لهذه العوامل من أثر علي تجمع هذه الدول وتحفيزها علي الدخول في تكتلات إقتصادية تستخدم أغراضها وأهدافها ، كما حصل بين الدول الأوربية والدول العربية (مع مراعاة الإختلاف في هذه العوامل بين الدول العربية والدول الاوروبية).

٣. هنالك عامل آخر يحفز بعض الدول علي التكتل إضافة الي العوامل السابقة :

يتمثل في وجود هموم مشتركة ، بين هذه الدول كأن تكون مثلا دولاً في طريقها الى النمو وتشعر بضرورة تعاونها حتى تتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تنمية إقتصادها والنهوض بأحوالها المعيشية ، والإجتماعية كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث ، أو كأن يكون هنالك أهداف واغراض سياسية معينة تسعى بعض الدول لتحقيقها من الإتفاق كتحقيق وحدة سياسية بينها إنطلاقا من التكامل الإقتصادي ، كما هو الحال فيما بين الدول الأوروبية ومجمل القول أن تشكيل التعاون الإقتصادي بين الدول لا يأتي فقط من خلال الإتفاق على إزالة الحواجز والقيود الجمركية والمالية والنقدية ، بل يتم من خلال توافر مزيج من العوامل المشتركة بين دول الإتفاق يكون من شأن هذه العوامل مجتمعة تحفيز التقارب الإقتصادي والإسراع فيه لخدمة الدول الأعضاء.[١]

[١] احمد ابو الحسن زرد - **السوق العربية المشتركة بين منظمة التجارة العالمية**ــ الاسرة للنشر ٢٠٠١ــ ص(١١).

٤/مزايا التكتل الإقتصادي :

إن مجرد التفكير في إنشاء تكتل إقتصادي بين مجموعة من الدول يعتبر بحد ذاته مكسباً لهذه الدول ، لان الفائدة منه تعم جميع الأطراف الأعضاء ، ففي ظل التكتل الإقتصادي لا يتم فقط دمج اسواق السلع النهائية انما يتم ايضا دمج اسواق عوامل الانتاج ، مما يحقق لهذه الدول مزايا ومنافع كبيرة لا يمكن ان تتحقق لها منفردة.

من هذه المزايا مايلي:

أ : إتساع حجم السوق :

من دوافع التكتل الإقصادي عادة ضيق سوق الدولة الواحدة وعجزه عن استيعاب جميع ماتنتجه مشروعات هذه الدول ، فدخول هذه الدولة ودول أخري في تكامل إقتصادي ، مما يترتب علية نتائج إقتصادية إيجابية لكل دولة إتساع السوق يحقق مزايا إضافية مضاعفة للدول الأعضاء.

ب ــ تحسين شروط التبادل التجاري :

العلاقات الإقتصادية الدولية محكومة بمدي التقارب بين الدول الداخلة في المعاملات التجارية و الإقتصادية بعضها ببعض ، كلما قويت هذه العلاقات من خلال التكتل كلما كان لها اثر علي شروط التبادل التجاري **(Terms of trade)**.

فالتكتل الإقتصادي يعني قوة تفاوضية فاعلة في تحقيق الدول الأعضاء ، إضافة الي تحكمها في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط اكثر مراعاة لمصلحة الدول الأعضاء حيث تمثل سوقاً واحدة.

ج ــ زيادة فرص العمل :

إن انتقال الأيدي العاملة بحرية ودون قيود بين الدول الأعضاء الداخلة في الاتفاق الإقتصادي ومع زيادة فرص العمل الناتجة عن التطور والإزدهار بين هذه الدول ، سيؤدي حتما الي زيادة التوظيف وبالتالي ستقل نسب البطالة وما يترتب عليها من مشاكل وهذا بدوره يعود بالفائدة علي الدول الأعضاء ويرفع من مستوي المعيشة ضمن حدودها .[١]

[١] جاسم محمد منصور – **التجارة الدولية** – مرجع سابق – ص (٢٨).

المبحث الثالث: أهداف وأشكال وأنواع التكتلات الإقتصادية:- Objectives forms and types of Economic Clusters

أولاً :الأهداف:

هنالك ثلاثة أهداف للتكتلات الإقتصادية :

أ/ الأهداف الإقتصادية. Economical.

ب/ الأهداف الإجتماعية. Social.

ج/ الأهداف السياسية.Political.

أ/الأهداف الاقتصادية: تهدف التكتلات الإقتصادية الي تحقيق عدة أهداف إقتصادية منها:

١. يهدف التكتل الإقتصادي في مرحلة من مراحله المختلفة ، الي تقسيم العمل والتخصص والإنتاج بين مجموعة أقطار ، وضمن الآليات التي تساعد علي ذلك إقامة مشروعات كبيرة الحجم التي تستفيد من اتساع نطاق السوق المشتركة ، ووفورات الحجم الكبيرة التي تؤدي بدورها الي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وتعظيم القيمة المضافة لمجتمع التكتل.

٢. التشجيع علي تنفيذ المشروعات الانتاجية والخدمية من قبل القطاعين العام والخاص ، حيث توفر امكانية إتساع السوق حافزا" لاتخاذ قرار الاستثمار ، وتقليل درجة المخاطر التي تصاحب الإستثمار في المشروعات الكبيرة.

٣. يكسب التكتل مجموعة الأطراف المشتركة مركزاً تفاوضياً قوياً يستطيع من خلاله الحصول على شروط أفضل في مجالات التبادل التجاري ، كما أن الإقتصاد الصغير المنفرد لا يستطيع حشد الموارد الكافية لبلورة منتجات حديثة أو تحسين المنتجات الحالية.

٤. يؤدي التكتل الى زيادة المنافسة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية.

٥. تحقيق وحدة التقلبات الإقتصادية الدورية فيما بين الكساد والرواج.

٦. المساعدة على تطوير المقدرات التكنولوجية وتنميتها من حيث أن إمكانيات التكتل تساعد على توفير مصادر التمويل المشترك لبرامج البحوث.[١]

---

[١] زينب حسين عوض الله – **العلاقات الإقتصادية الدولية** – مرجع سابق - ص (٣٠٩) .

ب /الأهداف الإجتماعية :

تحقق التكتلات الإقتصادية أهداف إجتماعية مثل:-

١ــ يؤدي التكتل الإقتصادي الي حرية انتقال الافراد والعمالة بين مجموعة دول التكتل مما يعني تبادل القيم الحضارية بينهم .

٢. يتيح التكتل امكانية اثراء الحياة الفكرية والثقافية لاطراف التكتل.

٣. اعداد الكادر القادر علي التعامل مع المستجدات المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية.

ج/الأهداف السياسية :

هناك عدد من الأهداف السياسية التي تحققها التكتلات الإقتصادية مثل:-

١ــ تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في المنطقة التكتلية والقضاء علي العنصرية فيما بينهم.

٢.التقريب بين المواقف ووجهات النظر تجاه المشاكل والصراعات الدولية .

٣. يهدف التكتل الإقتصادي إلي تكوين مدخل التعاون الامني والدفاع المشترك وظروف العدوان الحروب الإقليمية الدولية.[١]

١ مرجع سابق - ص (٣١٠) .

ثانياً :أشكال التكتلات الإقتصادية: Forms of Economic Clusters .

ظهرت التكتلات الإقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ هذه التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الإندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الإقتصادية ، بإزالة جميع العقبات التنظيمية وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الإقتصادي منها:ـــ

١ـــ منطقة التجارة الحرة :Free trade Area .

هنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الأطراف في الإتفاقية ، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء.

من أبرز صور المناطق الحرة في العصر الحديث منطقة التجارة الحرة الأوروبية وتضم سبع دول التي أنشئت بموجب معاهدة استكهولم١٩٥٩ويطلق عليها اختصارا (EFTA). **European Free Tired Area**

٢-الإتحاد الجمركي:Customs Union .

يتفق مع الشكل السابق من حيث الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والادارية علي الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلاًعن توحيد التعرفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج ومن اشهر الامثلة علي ذلك إتحاد البنيلوكس ، بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج والذي عقد في لندن في سبتمبر ١٩٤٤.

٣-الإتحاد الإقتصادي: Economic Union .

لايقتصر التعاون بين الدول الأعضاء علي الغاء القيود المفروضة علي المبادلات التجارية فحسب بل يشمل تحريرحركات رؤوس الاموال والأشخاص وانشاء المشروعات الي جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية الإقتصادية للدول الأعضاء ، وذلك بغرض إقامة هيكل إقتصادي متكامل بحيث تتحقق وحدة إقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء.[٢]

---

[١]- دول **البنلوكس)** بالحروف اللاتينية (BENELUX :هي اتحاد اقتصادي تأسس عام ١٩٤٤ بين ثلاث ممالك في أوروبا الغربية، وهم بلجيكاBElgium، هولندا NEderland ولوكسمبورغ .LUXumbourg وتم توقيع الاتفاق بين الممالك الثلاث في المنفى في لندن عام ١٩٤٤. وتم تفعيل الاتفاق عام ١٩٤٧، واستمر حتى عام ١٩٦٠ عندما تحول إلى اتحاد البنلوكس الاقتصادي. والاسم مشتق من الحروف الأولى لتلك الدول.

[٢] فؤاد الصقار –**جغرافيا التجارة الدولية**– مرجع سابق – ص (٥٨)

٤- الإندماج الإقتصادي الكامل:Full Economic Integration

بمقتضي هذا الشكل تصبح إقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد فإلي جانب تحقيق شروط الإتحاد الإقتصادي يتعين انشاء سلطة عليا تكون قرارتها في الشؤون الإقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء وهذه هي الصوره المتحققة في ما يعرف بالسوق الاوربيه المشتركة.

ثالثاً :أنواع التكتلات الإقتصادية:Types of Economic Clusters

هنالك العديد من التكتلات الاقتصادية منها :-

١/ الجماعة الإقتصادية الأوربية :European Economic Community

قامت هذه الجماعة بموجب معاهدة روما والتي عقدت في مارس ١٩٥٧م بين ست دول هي : فرنسا ، المانيا ايطاليا ، بلجيكيا ، هولندا ، لوكسمبرج.

قد جاءت هذه الجماعة بعد جهود عديده للتقريب بين دول اوربا الغربية بدات بتاسيس الإتحاد الجمركي لدول البنيلوكس ، ثم المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادى والتي انشئت عام ١٩٤٨م علي أثر مشروع مارشال ، التي كان من اهم انجازاتها اتحاد المدفوعات الأوروبي عام ١٩٥٨م والذي يهدف الي تسوية حقوق وديون الدول الأعضاء في منطقة التعاون.

٢/ التكتلات الإقتصادية لدول أمريكا اللاتينية:- Economic Clusters of Latin American Countries

فمن ناحية هنالك منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية وقد أنشأت بمقتضي معاهدة مونتفيدو ١٩٦٠ وتضم إحدي عشر دولة والغرض من انشاء منطقة للتجارة الحرة علي أساس الإلغاء التدريجي لكافة انواع الرسوم القيود المعروضة علي تبادل المنتجات فيما بين الدول الأعضاء ، تنتهي بتحرير التجارة تماما خلال اثني عشر عاماًمن ناحية اخري هنالك السوق المشتركة الوسطي التي انشأت في عام ١٩٦٠ بموجب معاهدة مانجوا ، والتي عقدت بين جواتيمالا وهندوراس وسلفادور ونيكاراجو ، وإنضمت لها فيما بعد كوستاريكا وتقوم تلك السوق علي إنشاء اتحاد جمركي يقضي بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء ، ويتم تنسيق إقامة بعض الصناعات علي المستوي الإقليمي وكذلك تنسيق تجارة الحاصلات الزراعية بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار أسواقها قد أنشئ إتحاد نقدي عام١٩٦٤ لتنسيق السياسات النقدية والائتمانية بين الدول الأعضاء.

٣/السوق الأوربية المشتركة:ـ European Common Market

قامت هذه السوق في عام ١٩٥٨ وتضم مجموعة من الدول الأوربية كانت نواتها ستة دول هي :بلجيكيا هولندا لوكسمبورج ، فرنسا ، والمانيا ، وايطاليا وأصبحت الآن قوة فاعلة علي المستوي الدولي بعد انضمام بريطانيا أسبآنيا والسويد والدنمارك والنرويج وسويسرا والنمسا والبرتقال واليونان.

ترجع الأسباب التي أخرجت هذا التجمع الإقتصادي الأوروبي الي حيز الوجود الي دوافع سياسية بالدرجة الاولي غير أن التحديات السياسية التي واجهتها اوروبا ، قبل واثناء الحرب العالمية الثانية غير الدوافع الإقتصادية لا تقل شأناً عن الدوافع السياسية لتكوين هذا التكتل الإقتصادي وذلك بسبب فقدان الدول الأوروبية العديد من أسواقها ومستعمراتها وما أصابها في القطاعين المدني والعسكري .

٤/ السوق العربية المشتركة :ـ Arabian Common Market

خرجت فكرة السوق العربية المشتركة الي حيز الوجود في قرار تاريخي لمجلس الوحدة العربية الإقتصادية في عام ١٩٦٤ حيث وافق علي هذا القرار كل من :(الاردن ــ سوريا ــ العراق ــ مصر) وذلك رغبة من الدول العربية الموقعة في تحقيق التكامل الإقتصادي ، لتحقيق مكاسب إقتصادية عربية علي مستوي كل دولة.

جاءت فكرة هذه السوق بعد التخلف الإقتصادي الذي شهدته الدول العربية ، نتيجة الإستعمار الذي ربط إقتصاد هذه الدول بمصالحه ، وبالتالي أثر سلباً علي الوضع الإقتصادي والسياسي للدول العربية ، فاذا ما أرادت الدول العربية النهوض باقتصادها والنمو ، ليس من سبيل أمامها الا التكامل الإقتصادي لتوفير سوق كبير يستوعب المنتجات العربية ومن هنا كان الدافع لإيجاد هذا التجمع العربي.

هنالك أحكام تتعلق بالسوق وهي :ـ

١. حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يكون مصدرها احدي الدول الأعضاء.
٢. تثبيت القيود المطبقة حالياً في كل الدول المتعاقدة وكذلك مختلف الرسوم والضرائب عند الإستيراد والتصدير بحيث لا يجوز فرض رسوم أوضريبة أوقيد جديد.
٣. لا تخضع المنتجات المتبادلة بين الاطراف المتعاقدة لرسوم تصدير جمركي [٢].

---

[١] زينب حسين عوض الله – **العلاقات الإقتصادية الدولية** - مرجع سابق – ص (٣١٥) .

[٢] أحمد أبو الحسن زرد – **السوق العربية المشتركة بين منظمة التجارة العالمية**– مرجع سابق – ص ٣٢.

٤. لا يجوز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة داخل السوق أوخارجه إلا بموافقة الدول المصدرة الأولى ما لم تكن قد أجريت على السلعة المصدرة عمليات تحول لتكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية ، وذلك لمنع الوساطة التجارية وعدم السماح لتغير الإتجاهات التقليدية و إستفادة دولة على حساب دولة أخرى.

٥. لا يجوز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة داخل السوق الي دولة طرف في السوق اذا سبق للدول المصدرة إن منحت دعماً لتلك المنتجات وكان هناك إنتاج مماثل في البلد المعاد التصدير اليه.

٦. عدم جواز منح دعم للصادرات من المنتجات الوطنية الي بلد عضو في السوق اذا كان في البلد المستورد انتاج مماثل للسلع التي منح الدعم لها .

٧. ان توضع جداول خاصة بالسوق العربية من قبل لجنة فنية تطبق فيها بعض الاحكام مثل :

تخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخري علي المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها احدي الدول الاطراف المتعاقدة بواقع ١٠% سنوياً .[١]

[١] جاسم محمد منصور – **التجارة الدولية** – مرجع سابق - ص (٣٥) .

٥/إتحاد البنيلوكس Benelux

تكون هذا الإتحاد من ثلاث دول أوروبية صغيرة متجاورة هي بلجيكا وهولندا ولكسمبرج ، ويعتبر هذا الإتحاد أول محاولة جادة لتحقيق نوع من التكامل الإقتصادي بين مجموعة من الدول الأوروبية ، ان هذه الدول الثلاث الصغيرة كانت في وضع اقل من ناحية المستوى الإقتصادي والسياسي من جارتيها الكبيرتين المانيا وفرنسا كانت في كثير من الأحيان تقاسي العداء الفرنسي الالماني كما كانت في أحيان كثيرة أخرى تستفيد من قربها من هاتين الجارتين الكبيرتين ، ومن مواردهما الضخمة من الحديد في جانب ، والفحم في جانب آخر، وكانت الدول الثلاث تتشابه في إزدحامها بالسكان وفي اعتمادها إعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية التي تصل حوالي ٣٨%من الدخل في كل دولة من الدول الثلاث ، بالمقارنة الى نسبة لا تتجاوز ٤,٣% في الولايات المتحدة ، قد بدا هذا الإتحاد باتفاق جمركي بين بلجيكا ولكسمبرج في عام ١٩١٨ وكان ذلك بسبب موقع لكسمبرج الجغرافي الداخلي كذلك وصول اغلب تجارتها عن طريق بلجيكا،ثم تطور هذا التعاون بعد عام ١٩٢٢الى وحدة إقتصادية كاملة اما الاراضي المنخفضة فلم تنضم الى هذا الإتحاد الا بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما فقدت مستعمراتها خاصة اندونيسيا وأصبحت في وضع لا يسمح لها بالنمو الإقتصادي السريع إلا بالتكتل مع جارتيها الصغيرتين بلجيكا ولكسمبرج ، لذلك عقدت هي الأخرى إتفاقا جمركياً مع كل من بلجيكا ولكسمبرج في اكتوبر ١٩٤٧ ثم تحولت هذه الإتفاقية الى وحدة إقتصادية بين الدول الثلاث ، وطبقت تعرفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الاخرى ، مع إعفاء وردات المستعمرات البلجيكية والهولندية السابقة من الرسوم الجمركية بعد تحديد هذه البضائع في قائمة يتفق عليها ، وخفضت الضرائب على بعض السلع المستوردة مثل السلع الغذائية والمواد الاولية بالرغم من ظهور بعض المشاكل الناتجة عن منافسة الإنتاج الزراعي في هولندا للإنتاج الزراعي في هولندا للإنتاج الزراعي في بلجيكا ، وحققت هذه التجربة نجاحاً كبيراً مما شجع على قيام غيرها من التجارب والمحاولات.[١]

[١] مرجع سابق – ص (٣٥) .

٦/منظمة الجات(General Agreement on Tariffs and Tread (GATT:

أولاً:النشأة: تشير إتفاقية الجات من المنظور اللفظي للمصطلح إلى أنها ناتج جمع الأحرف الانجليزية الاولى للإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ، ومن المنظور الإقتصادي فهي إتفاقية دولية متعددة الاطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية التي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية التي يطلق عليها القيود غير التعريفية ، وبالتالي فإن إتفاقية الجات كانت ولا زالت تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة تدريجياً ، الى سياسات حرية التجارة في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك النمو الإقتصادي وأنها تنتعش في ظل المنافسة وفتح الأسواق ، ومن ثم فإن حرية التجارة تعد شرطاً أساسياً للنمو الإقتصادي، ومن المنظور المؤسسي ، فقد تكونت سكرتارية الجات للإشراف على جولات المفاوضات التي أقرت من الدول الأعضاء حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدولية وذلك منذ ٢٠ اكتوبر١٩٤٧ عندما وقع على الإتفاقية ٢٣ دولة وأقرت في جولة جنيف لتدخل حيز التنفيذ في عام ١٩٤٨ في أول يناير من ذلك العام ، لم تكن نشأت إتفاقية الجات لتكون مجرد تنظيم دولي مؤقت حتى يخرج ميثاقها الى النور، ومع عدم خروج هذا الميثاق إلى حيث التنفيذ ، تحولت الجات إلى سكرتارية تقترب كثيراً من أن تكون منظمة دولية ، لكنها ظلت في شكل سكرتارية تدعو إلى عقد جولات مفاوضات حول تحرير التجارة الدولية دون أن ترقى إلى أن تكون منظمة عالمية من الناحية القانونية ولا حتي من ناحية ، الإطار المؤسسي ومعنى ذلك أن الجات نشأت مع أول يناير١٩٤٨ بحوالي ٢٣ دولة عضو وإنتهت مع أول يناير١٩٩٥ عند ١١٧ توقيع دولة في مراكش بالمغرب على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بالفعل.

ثانياً:أهداف الجات:

يمكن تلخيص أهداف الجات علي النحو التالي:

١/ يتركز الهدف الرئيسي للجات في سعي الاطراف المتعاقدة الي تحرير التجارة الدوليه من خلال ازالة الحواجز القيود التعريفية اي الجمركية وغير التعريفية اي الكمية التي تضعها الدول امام تدفق السلع عبر الحدود الدولية فتح الاسواق وتعميق المنافسة الحرة.

٢/ العمل علي رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء من خلال الوصول الي مستوي التوظف الكامل واستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة الاستخدام الأمثل .[١]

٣/ السعي الي تحقيق زيادة تصاعديه ثابتة في حجم الدخل القومي العالمي وبالتالي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي علي مستوي كل الدول الأعضاء ، بغض النظر عن التوزيع النسبي للزيادة في الدخل القومي المتوقع علي مستوي كل دولة بل وعلي مستوي كل فرد داخل الدولة الواحدة.

---

[١] نبيل حشاد – **الجات ومنظمة التجارة العالمية** - الأسرة للنشر والتوزيع – ٢٠٠١- ص (٧١) .

٤/ تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الاموال وما يرتبط بذلك من زيادة الاستثمارات العالمية سواء المباشرة او غير المباشرة ، ومن ثم تعظيم العائد من تلك الاستثمارات بما يخدم عملية التنمية علي مستوي الدول الأعضاء.

٥/ اتجاه المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية وبالتالي تعميق استخدام المدخل التفاوضي في بعض المنازعات بين الاطراف المتعاقدة.

ثالثاً: وظائف الجات : -

تتحدد وظائف الجات في ثلاثة وظائف رئيسية:

١. الاشراف علي تنفيذ المبادي والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات .
٢. تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلي لتحديد التجارة العالمية .
٣. العمل علي الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف اخر من الاطراف المتعاقدة. [١]

[١] موردخاي كريانين- تعريب- علي مسعود عطية - **الإقتصاد الدولي (مدخل السياسات)**– دار المريخ للنشر -٢٠٠٧ – ص(١٢٠)

٧/منظمةالتجارة العالمية : (WTO)World Trade Organization

إنبثقت فكرة منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الامريكية قبل بدأ عمل الجات حيث أعدت الحكومة الامريكية في عام ١٩٤٥ مشروعاً لإنشاء منظمة دولية للتجارة علي قرار إنشاء صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ولكن في بداية الخمسينات رفض الكونجرس الامريكي هذا المشروع وبمرور الوقت تطور عمليات التجارة الدولية وخصوصاً في الثمانينات ، كانت الولايات المتحدة من الدول التي عارضت إقامة منظمة التجارة العالمية ، عندما طرحت فكرتها في اول الأمر ، حيث نادي البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في جولة اوروجواي وعلي الرغم من المعارضة الامريكية لإنشاء هذه المنظمة إلا انها وافقت مؤخراً تختلف منظمة التجارة العالمية عن الجات في عدة نواح مهمة من شأنها ان تضيف المجال امام العمل من جانب واحد فالمنظمة ستشرف علي تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بطريقة اكثر شمولاً مما كانت نقطة (الجات) وهذه القضايا تتضمن مسائل متعددة إبتداءا من الملكية الفكرية ، والخدمات الي المنسوجات والاستثمار، ثانياً ستمارس المنظمة صلاحية أقوي في تسوية النزاعات .

عكس إتفاقية جولة طوكيو للتجارة التي أُبرمت في عام ١٩٧٩ عندما وقع عدد قليل من الدول علي قوانين فردية للسلوك في مجالات مثل الاغراق ، فإن الدول التي ستنضم الي منظمة التجارة العالمية يجب ان توافق تلقائيا علي جميع اتفاقيات جولة اوروجواي بدون استثناء فالهند مثلاً وهي التي عارضت طويلاً فرض قوانين اكثر تشدداً علي براعات الاختراع في مجال الأدوية يتعين عليها ان تنفذ قانون الملكية الفكرية الذي يتضمن قوانين محددة بشأن براعات الاختراع.[١]

[١] نبيل حشاد – مرجع سابق – ص (١٦٩) .

٨/النافتا :(NAFTA) North American Free Trade Agreement

أخذت الولايات المتحدة الامريكية التفكير في حل اخر حتي تكتمل مفاوضات الجات ، وتمثل ذلك إمكانية إتفاق بعض الدول على اقامة علاقات تجارية فيما بينها حتي تشجع التجارة الدولية لهذه الدول وتعمل علي زيادة الإستثمار من ثم إنخفاض معدل البطالة وإنعاش الاقتصاد مرة أخري ، لذا فكرت الولايات المتحدة في إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين امريكا كندا والمكسيك وقد ساعد علي طرح هذه الفكرة إسراع دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي ، مما يجعلها قوة إقتصادية تنافس الولايات المتحدة الامريكية .

لم يكتب لمشروع النافتا النجاح والموافقة عليه من قبل الكونجرس الامريكي في عهد الرئيس بوش وذلك بسبب سيطرة الحزب الديمقراطي علي كل من الكونجرس ومجلس النواب وكان الديمقراطين معارضين لهذه الاتفاقية.

تم إحياء مشروع النافتا في عهد الرئيس الامريكي كلينتون نظراً لما تراه الادارة الامريكية من ان هذه الاتفاقية سوف تساهم مساهمة فعالة في إنعاش الاقتصاد الامريكي ، وزيادة فرص الاستثمار ، ومن ثم زيادة معدل التوظيف ، وإنخفاض معدل البطالة .

بينما يري المعارضون لهذه الاتفاقية ويأتي علي رأسهم ممثلوا نقابة العمال الامريكية ان النافتا تمثل تعديداً للعمالة الامريكية حيث ان فرص العمالة سوف تنخفض عندما تهاجر المصانع الي المكسيك للاستفادة من مزايا إنخفاض اجور العمال هناك .

يري ايضاً وهم من المعارضين لهذه الاتفاقية ، أنها سوف تؤدي الي إنخفاض الطلب الداخلي علي محاصيلهم ومن ثم انخفاض دخولهم ولكن تمت مؤخراً موافقة الكونجرس علي مشروع الاتفاقية .

بعد مداولات طويلة والتنازل من جانب المكسيك وخصوصاً فيما يتعلق بشروط التبادل التجاري لبعض المنتجات الزراعية والتي تؤثر سلباً علي المزارعين الامريكين تمت الموافقة علي الاتفاقية.[١]

[١] رضا عبد السلام – **منظمة التجارة العالمية** – دار المريخ للنشر – ٢٠٠٦- ص ٨٧ .

بنودإتفاقية النافتا:-

١/ إلغاء التعريفات الجمركية :-

حوالي ٦٥% من صادرات الولايات المتحدة الصناعية والزراعية الي المكسيك ، ستكون مؤهلة للاعفاء من التعرفة الجمركية أما فوراً أو خلال خمسة أعوام ، ومعدل التعرفة الجمركية المكسيكية حالياً هو ١٠% أي ما يوازي ضعفين ونصف ضعف معدل التعرفة الجمركية .

٢/ تخفيض التعرفة علي السيارات وقطع الغيار :-

سوف يتمتع المنتجون الامريكيون بالسيارات والشاحنات الخفيفة لإدخال منتجاتهم إلي المكسيك التي تمتلك سوق للسيارات هي الاسرع نمواً في العالم ، وحالما تدخل (نافتا) حيز التنفيذ فإن التعرفة الجمركية المكسيكية علي السيارات والشاحنات سوف تنخفض بنسبة النصف .

٣/ قانون منشأ السيارات :-

السيارات التي تشتمل علي نسبة كبيرة من قطع الغيار أمريكية الصنع أو اليد العاملة الامريكية ستستفيد من تخفيض التعرفة الذي تنص عليه بصورة مشددة قاعدة المنشأ الواردة في الاتفاقية تتطلب الاتفاقية أن يكون المحتوي في السيارات المنتجة في امريكا الشمالية ٦٢،٥% وهذه النسبة تزيد كثيراً علي نسبة ٥٠% التي تنص عليها إتفاقية التجارة الحرة المعقودة بين الولايات المتحدة وكندا.

٤/ تجارة الاتصالات اللاسلكية:-

من شأن النافتا أن تفتح سوقاً لاجهزة وخدمات الاتصالات اللاسلكية تبلغ قيمة معاملاتها ستة مليارات دولار، ومن شأن هذا ان يمنح منتجي أجهزة الاتصالات الصوتية ، و مجموعة الخدمات الالكترونية الأخري وسائل اتصال خالية من التميز مع شبكة الهاتف العاملة.[١]

[١] نبيل حشاد – مصدر سابق , ص(٧٢) .

المبحث الرابع: الاثار المترتبة علي التكتلات الاقتصادية:

يترتب علي التكتل الاقتصادي آثار اقتصادية علي الدول الاعضاء في أي صورة حتي ولو كانت أبسط هذه الصورة وأيضاً علي الدول الأخري بخلاف هؤلاء الأعضاء .

لقد شهد الأدب الاقتصادي العديد من مساهمات الإقتصاديين في بناءالنماذج الاقتصادية للتكتل الاقتصادي آثارها علي الاقتصاديات القومية للدول الاعضاء في المنطقة ، وتختلف تلك الاثار فيما بينها فمنها آثار إيجابية ومنها اثار سلبية.

أ.الآثار الإيجابية للتكتلات ألإقتصادية:-

هنالك عدد من الجوانب الإيجابية علي المستوي الإقتصادي:

١ــ العوائد الإقتصادية الضخمة من جراء تكامل إمكانات المؤسسات المتكتلة .

٢ــ إن وجود التكتلات الاقتصادية سوف يؤدي إلي إيجاد علاقات تكامل أمامية وخلفية بين أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة في الدولة.

٣ــ إن توسع التكتلات الاقتصادية في نشاطها علي المستوي الأفقي والعمودي مع الإنتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي الي إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق والمحافظات النائية المختلفة.[١]

ب ــ الآثار السلبية للتكتلات الإقتصادية :

هنالك عدد من الجوانب السلبية علي المستوي الإقتصادي وهي :

١. صعوبة تحقيق العدالة في توزيع الدخول علي مستوي الدولة ، مما يؤدي الي إيجاد الطبقة الاجتماعية .

٢. تفعيل السياسة الإحتكارية خاصة إذا كانت أطراف الاتفاق من دول نامية ، وبالتالي القضاء علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي هي أساس الاقتصاد القومي في أي دولة ، وبالتالي تفوت علي هذه الدولة فرصة زيادة الدخل القومي العام وإمتصاص البطالة.

٣. التكتلات الاقتصادية الضخمة تؤثر علي الشؤون الاقتصادية للبلدان ، وبالتالي السيطرة عليها إقتصادياً ومن ثم الوصول الي مراكز القرار في الدولة بما يخدم المصالح السياسية للدول.[٢]

---

[١] نبيل حشاد - مرجع سابق – ص(٧٢) .

[٢] وجدي محمود حسين - مرجع سابق - ص(٢٩٤) .

مقدمة عن الإتحاد الأوروبي:-

بينما كانت المفاوضات بشأن إقامة الجماعة الإقتصادية الأوربية ماضية في طريقها ، برز إقتراح في بعض الدوائر وعلى الأخص المملكة المتحدة أنه لابد من إقامة تجارة حرة في مابين دول منظمة التعاون الأوروبي التي تشكل الجماعة الإقتصادية الأوربية جزء منها ، وكان من الواضح أن الدول الخارجة عن نطاق الجماعة الأوربية كانت تخشى من التمييز الذي لامناص من ان يتحقق نتيجة نشأة هذه الجماعة.

اما دول الجماعة الإقتصادية فكانوا يرون بأن تركيزهم لا يجب أن يكون في الإهتمام على الرسوم الجمركية والقيود وحدها بل علي كل التدابير الأخري المسببة لتغيير التجارة ، وذلك تماشيا مع رغبتها المتعلقة بالحفاظ على التفضيلات التعريفية لإستيعاب الناتج الزراعي من منطقة التجارة الحرة .[1]

-نشأة الإتحاد الأوروبي للتجارة الحرة: -

لما ثبت أن منظمة التجارة الحرة أمر مستحيل فقد قررت سبع دول غير أعضاء في الجماعة الإقتصادية إقامة منطقة تجارة حرة (صغرى) وكانت هذه الدول هي: المملكة المتحدة التي لم تنضم أنذاك الى الجماعة الأوربية بسبب عزوفها اساسا عن شكل من أشكال الهيمنة فوق القومية .

في ٢١ يوليو ١٩٥٩ ، إنتهي المؤتمر الوزاري المشكل من الدول السبع الي إقرار إقامة منطقة اوروبية للتجارة الحرة ، وفي أقل من سته أشهر فيما بعد و بالتحديد في ٤ يناير ١٩٦٠ ، وقعت الدول السبع علي ميثاق الإتحاد الاوروبي للتجارة الحرة the European free trade noiteicossa ، وأصبح الاتحاد ساري المفعول إعتبارا من ٣ مايو ١٩٦٠.

المبحث الأول :نصوص ميثاق الإتحاد الأوروبي :

سيوضح هذا الجانب من الدراسة أغراض الإتحاد وبناءه وتنظيمه ووظائفه كما نص عليها الميثاق :-

أ – أغراض الإتحاد:

بالإضافة الي الأهداف العامة مثل التوظف الكامل والاستقرار المالي والتحسن المستمر في مستويات المعيشة والتوسع في التجارة العالمية ، فإن الميثاق ينص علي ان من بين أغراض الإتحاد مايلي :

١- تحقيق المنافسة العادلة في التجارة بين الدول الأعضاء.

٢- ضرورة تسهيل ازالة الحواجز التجارية وتحقيق تعاون إقتصادي بين دول منظمة التعاون الإقتصادي

---

[1] حسين عمر - **التكامل الاقتصادي** - دار الفكر العربي - ١٩٩٨- ص (١٦٥).

الأوروبي بما فيها دول الجماعة الإقتصادية الأوروبية.

٣- تجنب اي تبادل ملحوظ في موارد المواد الأولية التي تنتجها المنطقة التي يغطيها الإتحاد ، وأن الميثاق ينص علي انه ، يمكن لاي دولة من دول الأعضاء في ان تنسحب منه بشرط موافقة مجلس الإتحاد (المادة ٤١) يلاحظ في هذا الصدد نجد ان مسألة الانسحاب أمر غير وارد في معاهدة الجماعة الإقتصادية الأوروبيةEEC(European Economic Community) فإن ميثاق الإتحاد الأوروبي ينص علي هذا الإحتمال شريطة أن تقوم الدولة الراغبة في الانسحاب باخطار الإتحاد يمثل هذا التصرف قبل سنة من تاريخ الإنسحاب (المادة ٤٢ من الميثاق).

ب- الهيكل التنظيمي:

ويتكون الهيكل التنظيمي والاداري من أربعة اجهزة رئيسية هي (المجلس ، اللجان ، اللجنة الاستشارية الامانة العامة).

١-المجلس :-

يمثل كل دولة عضو في المجلس ولها صوت واحد في اصدار القرارات ويشرف المجلس علي تطبيق الميثاق يبحث ما إذا كان الامر يتطلب اي تدابير أخري من اجل تحقيق اغراض الاتحاد ، واقامة روابط بالدول الاخري المنظمات الدولية الاخري ويمارس المجلس ايضاً سلطاته التي خولها له ميثاق الإتحاد.

يلاحظ من القرارات والتوصيات تتطلب لاصدارها الاجماع في التصويت ، الا انه في بعض الحالات المعينة تكتفي الأغلبية بقرارات المجلس وتوصياته ويمارس المجلس أعماله علي مستويين مرات عديدة في كل سنة حيث يتشاور الوزراء حول السياسة العامة ، بينما يجتمع المندوبون الدائمون كل إسبوع (وان لم يكن هناك اي اختلاف في طبيعة القرارات المتخذة) وتنتقل رئاسة المجلس الي عضو اخر كل سته أشهر أما اجتماعات المندوبين الدائمين فيقوم نوابهم باعدادها .[١]

٢- اللجان :

بناءاً علي السلطات التي خولها الميثاق في المجلس المادة (٣٣) فقد أنشئت ست لجان وهي :-

١- لجنة الرسوم الجمركية (١٩٦٠) التي تقدم النصح للمجلس حول المعاملة في مختلف المناطق وحول القواعد الخاصة بمنشأ السلع.

٢- لجنة خبراء التجارة (١٩٦٣) التي تتناول المسائل الاخري التي تغطيها المواد من ٣الي ١٢ من الميثاق.

[١] حسين عمر – مرجع سابق– ص- (٤٦٨).

٣- لجنة التنمية الإقتصادية (١٩٦٣) التي تبحث المشكلات الناشئة عن سياسة الدول الأعضاء في التنمية الاقتصادية.

٤- لجنة الزراعة (١٩٦٣) التي تعاون المجلس في جميع الإحصاءات السنوية عن التجارة في منتجات المزارع.

٥- اللجنة الإقتصادية (١٩٦٤) التي تدرس السياسات الإقتصادية والمالية للدول الأعضاء من وجه نظر تأثيرها علي سير العمل بالإتحاد الأوروبي للتجارة الحرة.

٦- لجنة الميزانية (١٩٦٠) التي تسدي النصح حول مسائل الميزانية والمسائل المالية ذات العلاقةفضلاًعن ذلك فهنالك العديد من اللجان المؤقتة.

٣- اللجنة الاستشارية (١٩٦١):-

علي النقيض من اللجان المشار اليها فان اللجنة الاستشارية ليست مشكلة من موظفين فنيين اذ ان كل دولة عضو تعين خمسة ممثلين لديها (من قطاع الاعمال ومن النقابات وتجتمع اللجنة الاستشارية مرتين في السنة علي الاقل ويراسها المجلس علي المستوي الوزاري.

٤- الامانة العامة :-

مقر الامانة العامة في جنيف تضم عدداًمن الموظفين الفنيين في مختلف التخصصات ويصل الي ما يقارب المائة موظف.[١]

[١] حسين عمر – مرجع سابق – ص (٤٦٩) .

المبحث الثاني: وظائف وأهداف الإتحاد الأوروبي:Functions and Objectives European Union:

أولاً :أهداف الإتحاد الأوروبي: Objectives of the European Union

لعل القرن الحادي والعشرين سيشهد تصاعد وتزايد قوة التكتل الإقتصادي الأوروبي ليكون من أهم التكتلات الاقتصادية التي تلعب دوراً رئيسياً في ادارة النظام الإقتصادي العالمي الجديد ، و من أهداف الإتحاد الأوروبي ما يلي:-

١. إيجاد سوق تجارية موحدة ذات قدرة انتاجية اكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية ، الغاء القيود التعريفية الجمركية والتمييز بين الدول الأعضاء للتكتل الإقتصادي .
٢. تعميق الإقتصاد الحر القائم علي آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدء المنافسة وزيادة قدرة المنتجات علي التواجد في الأسواق العالمية او الدولية .
٣. انتقال دول التكتل الإقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق الي مرحلة الاندماج الفعلي ، بما يسهل عملية الاستخدام الامثل للعلاقات والموارد ، وبما يعزز من دفع معدلات التقدم الإقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي.[١]
٤. دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح للتكتل الأوروبي بان يلعب دوراً اكثر فعالية في كافة المجالات الإقتصادية والسياسية.
٥. تحقيق الوحدة النقدية الأوربية والاستقرار في أوروبا وإقامة البنك المركزي الأوروبي وتحويل وحدة النقد الأوربية من وحدة حسابية الي وحدة نقد حقيقية من خلال تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل.
٦. العمل بصفة مستمرة صوب تقريب السياسات الإقتصادية والنقدية بين الدول الأوربية الأعضاء في التكتل الإقتصادي.
٧. العمل بشكل اكثر فعالية علي خفض معدلات التضخم وكذلك زيادة معدلات النمو وخفض نسب البطالة بالإضافة الي خفض معدلات الفائدة لإحداث الإستقرار الإقتصادي والرواج في الدول الأعضاء في التكتل الإقتصادي الأوروبي.

ثانياً: وظائف الإتحاد الأوروبي: Functions of the European Union

[١] احسين عمر - مرجع سابق - ص (٢٧٤)

تتلخص وظائف الإتحاد فيما يلي :

١- تحرير التجارة إلا ان تحرير تبادل السلع لاينطبق علي المنتجات الزراعية (المادة ٢١) او علي الاسماك او المنتجات البحرية الاخري المادة (٢٦).

٢- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.

٣- تحرير التجارة في الخدمات وحركة رؤوس الاموال فيما بين الدول الأعضاء.

٤- دعم المنافسة (سواء بالنسبة للحكومات او المنشآت).

يلاحظ هنا انه في المقارنة بين وظائف الجماعة الإقتصادية الأوروبية ووظائف الإتحاد الأوروبي للتجارة إن الاخيرة جاءت خالية من إقامة التعرفة الجمركية الموحدة إزاء الدول غير الأعضاء وهذا بطبيعة الحال هو الفيصل في التمييز بين منطقة تجارة حرة وبين إتحاد جمركي.[١]

[١] حسين عمر - مرجع سابق - ص (٢٧٥)

المبحث الثالث :المشاكل والعقبات التي تواجه الاتحاد الاوروبي ومتطلبات الاتحاد الوروبي عند القيام بعملية الاستيراد:

Problems and obstacles facing the European Union

اولاً : هنالك بعض المشاكل والعقبات التي واجهت الإتحاد الأوروبي في مايلي بعض منها :

١. فقر القارة من حيث الموارد مما يجعلها مرتبطة بالخارج خاصة في مجالي الطاقة والموارد الاولية.

٢. عدم إحترام مبدأ الأفضلية بين دول الإتحاد الأوروبي.

٣. معاناة دول الإتحاد الأوروبي من مشاكل تتعلق بالسكان (الشيخوخة) مما يجعلها تعتمد علي العمالة الأجنبية.

٤. المنافسة الخارجية للإتحاد الأوروبي خاصة من الولايات المتحدة الامريكية واليابان والصين سيطرت الدول الاكثر تصنيعا علي دول الإتحاد الأخري مثل المانيا ، بريطانيا ، ايطاليا، فرنسا.

٥. ظهور ازمات حادة في دول الإتحاد الأوروبي مثل البطالة والأزمات الإجتماعية الناتجة عن الفقر.

٦. عدم استغلال السياسة الخارجية بالنسبة للإتحاد وارتباطها بالولايات المتحدة الامريكية.

٧. إمكانية الإختلاف من ناحية السياسات الداخلية لدول الإتحاد الأوروبي مثل ما هو حاصل بين دول اوروبا الشرقية ودول واروبا الغربية.

٨. الإختلاف والتباين في مواقف دول الإتحاد الأوروبي تجاه القضايا الدولية. [١]

[١] إيمان عطية ناصف – **مبادئ الإقتصاد الدولي**– الدار الجامعية الجديدة – ٢٠٠٨م – ص (٢٠٣) .

ثانيا: متطلبات الإتحاد الأوروبي عند القيام بعملية الإستيراد:

Requirements for Import European

هناك عدد من المتطلبات من قبل الإتحاد الأوروبي يجب الإلتزام بها عند إستيراد السلع من الدول النامية ثم تبنى هذه الإجراءات لحماية الصحة العامة وصحة البيئة ، ومطالب المستهلكين وغيرها ، وهي تمثل سياسات الإتحاد الأوروبي الأكثر أهمية وهي توفر ايضاً مصادر معلومات المفوضية الأوروبية وغيرها من المؤسسات الأوروبية والدولية حيث يمكن الإطلاع على المزيد من التفاصيل الخاصة بمتطلبات الإتحاد الأوروبي عند القيام بعملية الإستيراد وذلك من حيث الاتي:

أولا:الإتحاد الجمركي:-

يعني أن تشكل الدول السبع والعشرون الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ، منطقة واحدة فيما يتعلق بالجمارك يقتضي هذا أن الإتحاد الأوروبي هو عدم وجود حواجز جمركية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ولديها تعرفة جمركية مشتركة على السلع المستوردة ، إضافة الى ذلك بعد دفع الجمارك حسب الأصول والتأكد من الوفا بجميع شروط الإستيراد ، ويمكن نقل السلع المستوردة بحراً في بقية أرجاء الإتحاد الأوروبي بدون اي رقابة جمركية.

تشمل المنطقة الجمركية للمجموعة الأوروبية مناطق الدول الأعضاء التالية:

بلجيكا ، بلغاريا ، الدنمارك ، المانيا باستثناء جزيرة هيلفولاند واقليم بوسينجن ، أستونيا ، ايرلندا ، اليونان ، اسبانيا باستثناء كاليدرنيا جزر مايوث وسانت بيروميكيلون ، شالينزيا الفرنسية والمناطق الجنوبية والقطبية الفرنسية ايطاليا قبرص(في انتظار تسوية لمشكلة قبرص ثم تطبيق تشريعات الإتحاد الأوروبي في المناطق التي لا تمارس فيها حكومة جمهورية قبرص سلطات فعلية) ، لكسمبورغ ، المجر ، هولند ، النمسا ، بولندا ، البرتقال ، رومانيا سلوفينيا ، الجمهورية السلوفاكية ، فلندا ، السويد ، المملكة المتحدة ، وايرلندا الشمالية.

الاقاليم التالية بما في ذلك مياهها الإقليمية والبحرية ، الداخلية ، وفضائها الجوي الواقعة خارج اقليم الدول الأعضاء تعد ايضاً جزءاً من المنطقة الجمركية للمجموعة (اقليم إمارة موناكو ومنطقتي القاعدة السيادية للمملكة المتحدة أكروتري ديكيليا في قبرص).[١]

[١] تقرير المفوضية الأوروبية – **إتحاد الجمارك والضرائب** – ٢٠١٦/١٠/٢٠ .

ثانيا :المستند الإداري الموحد:البيان الجمركي:Consolidated Administrative Document

يتم تخصيص أي معاملة اي معاملة جمركية او إستخدام معتمدين للسلع بإستخدام نموذج مشترك لكل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وفق قانون البيان الجمركي رقم ٢٤٥٤/٩٣ ،يمكن تقديم المستند الموحد الى سلطات الجمارك من قبل المستورد او من يمثله ، ويمكن أن يتم التمثيل بالأشكال التالية:-

التمثيل المباشر:حيث يتصرف الممثلون باسم شخص آخر بالنيابة عنه.

التمثيل غير المباشر:حيث يتصرف الممثلون باسمائهم ولكن بالنيابة عن شخص آخر.

يمكن تقديم بيان الإستيراد الجمركي باحدى الوسائل التالية:-

الوسائل الإلكترونية المرتبطة بسلطات الجمارك مباشرة (وقد يكون لكل من الدول الأعضاء نظامها الخاص) بتقديمه لدى مكتب الجمارك المحدد.

القيمة لأغراض الجمارك:-

تستخدم سلطات الجمارك قيمة السلع المستوردة بصفتها أحد عناصر تحديد مبلغ الدين،الجمركي الذي ينبغي دفعه قبل دخول السلع الى الإتحاد الأوروبي ، حيث أن معظم الجمارك وضرائب القيمة المضافة تحدد كنسبة من قيمة السلع المعلنة.١

ثالثاً : جداول توضح أهم المؤشرات الإقتصادية للإتحاد الأوروبي:

جدول رقم (١)

يوضح معدلات التضخم في دول الاتحاد الاروبي في الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٤).

البلد	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
فرنسا	2.81	0.08	1.52	2.11	1.95	0.86	0.50
اسبانيا	4.07	−0.28	1.79	3.19	2.44	1.4	−0.14
ايطاليا	3.37	0.75	1.53	2.74	3.04	1.21	0.24
المانيا	2.62	0.31	1.1	2.07	2	1.50	0.90
بلجيكا	4.48	−0.05	2.18	3.53	2.83	1.11	0.34
فنلندا	4.06	0	1.21	3.41	2.80	1.47	1.04
البرتغال	2.59	−0.83	1.40	3.65	2.77	0.27	−0.27
ايرلندا	4.05	−4.47	−0.94	2.57	1.69	0.50	0.20
هولندا	2.48	1.18	1.27	2.34	2.45	2.49	0.95
النمسا	3.21	0.50	1.81	3.26	2.48	2.	1.60
لكسمبورغ	3.40	0.36	3.27	3.40	2.66	1.73	0.62
اليونان	4.15	1.21	4.71	3.23	1.50	−0.92	−1.31
سلوفينيا	5.65	0.85	1.84	1.81	2.59	1.76	0.20
قبرص	4.66	0.37	2.38	3.28	2.38	−0.40	−1.35
مالطا	4.25	2.08	1.51	2.72	2.41	1.37	0.31
سلوفاكيا	3.9	0.9	0.7	4.1	3.7	1.5	−0.28
استونيا	10.36	−0.08	2.97	4.97	3.93	2.78	−0.14
لاتيفيا	10.54	3.52	−1.09	4.40	2.21	2.2	0.63
ليتوانيا	15.92	4.43	1.33	4.13	3.08	1.04	0.10
الإجمالي	٥,٠٨	٠,٥٧	١,٦	٣,٢	٢,٥	١,٣	٠,٣

شكل يوضح معدلات التضخم في دول الاتحاد الاوروبي في الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٤).

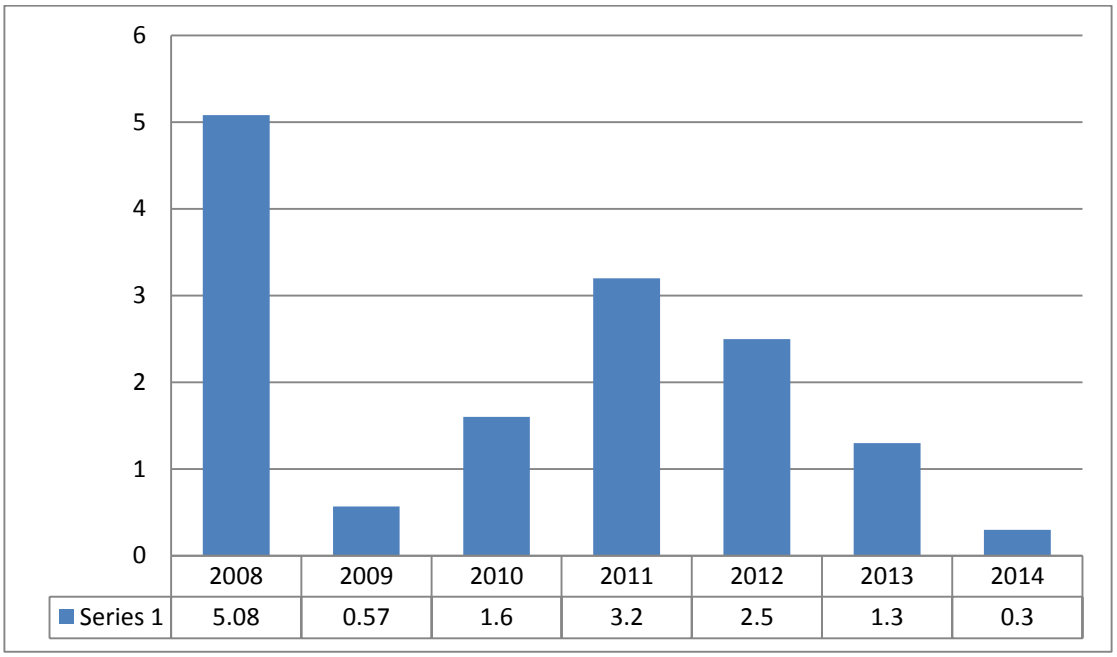

المصدر : عمل الدارسون .

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن الإتحاد الأوروبي قد سجل أعلي معدل تضخم في سنة ٢٠٠٨ حيث قدر ب٥,٠٨% ويرجع ذلك إلي تداعيات الأزمة المالية الإقتصادية العالمية ولكن في سنة ٢٠٠٩ يلاحظ أن هنالك تراجع ملحوظ في معدل التضخم اذ وصل الى ٠,٥٧% وهذا يرجع الى الركوض الشديد بسبب انحفاض المبيعات في منطقة الإتحاد الأوروبي ، بينما في سنة ٢٠١٠ يتبين لنا إرتفاع في معدل التضخم بمقدار ١,٦% والسبب في ذلك تبيعات وإفرازات الديون السيادية ، وأيضاً شهد التضخم إرتفاعاً أعلى في سنتي ٢٠١١ و ٢٠١٢ حيث سجل قيمة ٣,٢% في سنة ٢٠١١ و ٢,٥% في سنة ٢٠١٢ وقد سجل التضخم تراجعاً في سنة ٢٠١٣ قدر ب١,٣% ، كما واصل إنخفاضه بدرجة كبيرة في سنة ٢٠١٤ بمقدار ٠,٣% وهذا يرجع أن أسعار منطقة الإتحاد انخفضت والسبب في ذلك أن اسعار الطاقة كانت تحول دون إرتفاع المؤشر الكلي للأسعار ، إذ انخفضت اسعار الطاقة ٥٠,١% .

جدول رقم (٢):

يوضح معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٤).

البلد	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
فرنسا	7.4	9.1	9.3	9.2	9.9	10.4	10.2
اسبانيا	11.5	18.1	20.2	21.7	25.2	26.6	24.5
ايطاليا	6.7	7.8	8.4	8.4	10.7	12.2	12.8
المانيا	7.5	7.7	7.1	5.9	5.4	5.3	5.8
بلجيكا	7	7.9	8.3	7.1	7.5	8.4	8.5
فنلندا	6.3	8.2	8.4	7.7	7.6	8.2	8.6
البرتغال	7.6	9.5	10.8	12.7	15.6	16.5	13.9
ايرلندا	6	12	13.9	14.6	14.7	13.1	11.3
هولندا	2.8	3.4	4.5	4.4	5.3	6.7	7.4
النمسا	3.8	4.8	4.4	4.1	4.3	4.9	5
لكسمبورغ	5.1	5.1	4.4	4.9	5.1	5.9	7.1
اليونان	7.7	9.5	12.5	17.7	24.2	27.3	26.4
سلوفينيا	4.4	5.9	7.2	8.2	8.8	10.2	9.8
قبرص	3.6	5.4	6.3	7.9	5.4	5.3	5.8
مالطا	6	6.9	6.9	6.5	6.4	6.5	5.9
سلوفاكيا	7.8	10	11.2	10.9	10.9	10.2	12.2
استونيا	5.5	13.8	16.9	12.5	10.1	8.8	7
لاتيفيا	7.4	17.1	18.7	16.2	14.9	11.1	10.8
ليتوانيا	5.8	13.7	17.8	15.3	13.2	11.8	10.7
الاجمالي	٦,٣	٩,٣	١٠,٤	١٠,٣	١٠,٨	١١,٠٢	١٠,٧

شكل يوضح معدلات البطالة في دول الإتحاد الأوروبي في الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٤).

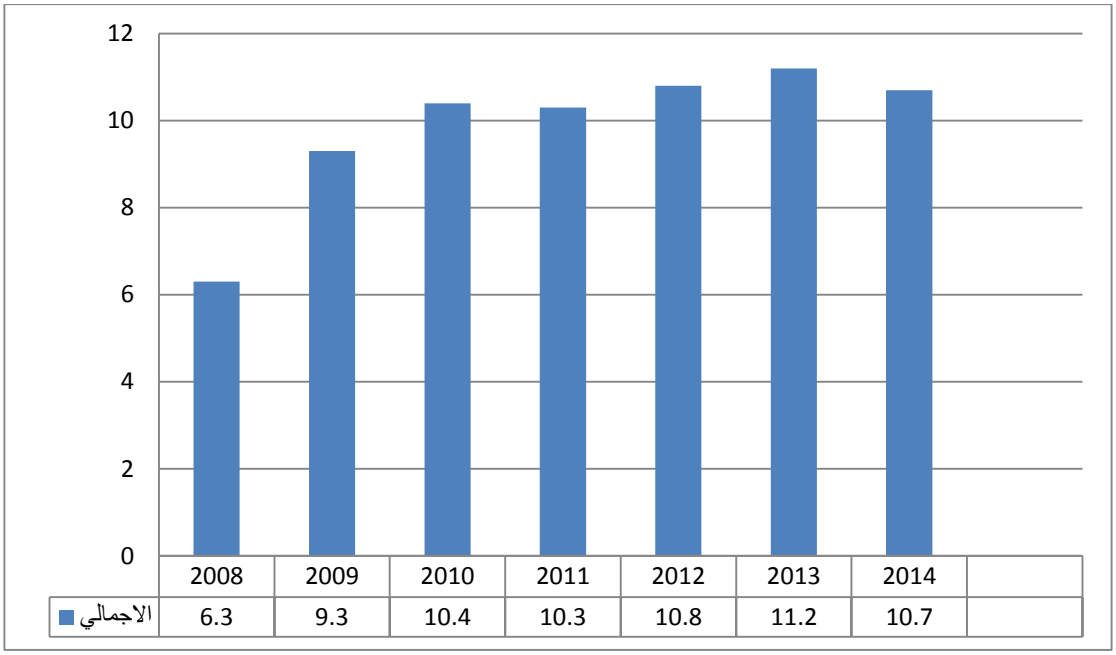

المصدر : عمل الدارسون .

تعكس التقارير الصادرة عن مكتب إحصاءات الإتحاد الأوروبي عن الأزمة التي تعاني منها خاصة مؤشرات البطالة إذ تسببت في تكاليف ومشاكل إجتماعية ضخمة خاصة فيما يتعلق بإرتفاع مستويات البطالة ، فعندما حدث الإنكماش وتراجع النشاط الإقتصادي أغلقت العديد من المؤسسات أبوابها وقامت بتسريح عدد كبير من العمال وخفضت الأجور مما أدى إلي إرتفاع معدلات البطالة ، يتبين من خلال الرسم أن معدلات البطالة كانت متفاوتة في فترة الأزمة العالمية ٢٠٠٨ حيث سجلت٦,٣% ولكن مع أزمة الديون السيادية ارتفعت البطالة في ٢٠٠٩ الى ٩,٣% وفي الفترة من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٢ سجلت زيادات وصلت الى ١٠,٤% ولقد استمرت معدلات البطالة في الارتفاع خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ وصل إلى ٢١,٩%.

جدول رقم (٣):

يوضح معدلات نمو الناتج المحلي في دول الإتحاد الأوروبي في الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٤).

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	البلد
0.179	0.656	0.182	2.079	1.965	−2.941	0.195	فرنسا
1.389	−1.229	−2.088	−0.617	0.013	−3.573	1.115	اسبانيا
−0.426	−1.698	−2.770	0.586	1.710	−5.481	−1.049	ايطاليا
1.604	0.105	0.376	3.589	4.090	−5.637	1.052	ألمانيا
1.066	0.291	0.092	1.618	2.501	−2.618	0.953	بلجيكا
−0.114	−1.321	−1.426	2.570	2.992	−8.269	0.720	فنلندا
0.891	−1.604	−4.028	−1.826	1.898	−2.978	0.199	البرتغال
4.792	0.173	−0.313	2.772	−0.275	−6.370	−2.609	ايرلندا
0.873	−0.725	−1.585	1.663	1.070	−3.298	2.077	هولندا
0.300	0.228	0.883	3.071	1.880	−3.799	1.547	النمسا
/	1.99	−0.169	2.609	5.144	−5.333	0.487	لكسمبورغ
0.774	−3.895	−6.571	−8.863	−5.448	−4.394	−0.444	اليونان
2.636	−0.998	−2.639	0.612	1.221	−7.797	3.300	سلوفينيا
−2.255	−5.356	−2.384	0.261	1.390	−2.042	3.620	قبرص
/	2.9	1.1	1.4	4.3	−2.8	3.9	مالطا
2.409	1.424	1.602	2.704	4.827	−5.290	5.446	سلوفاكيا
2.082	1.629	4.650	8.263	2.475	−14.72	−5.327	استونيا
2.361	4.226	4.834	4.997	−2.873	−14.185	−3.175	لاتيفيا
2.949	3.257	3.838	6.114	1.618	−14.814	2.627	ليتوانيا
١,١٣	٠,٠٠٣	**-0.4**	١,٨	١,٦	-٥,٩	٠,٦	الاجمالي

المصدر :

Http :// epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do

شكل يوضح معدلات نمو الناتج المحلي لدول الإتحاد الأوروبي في الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٤)

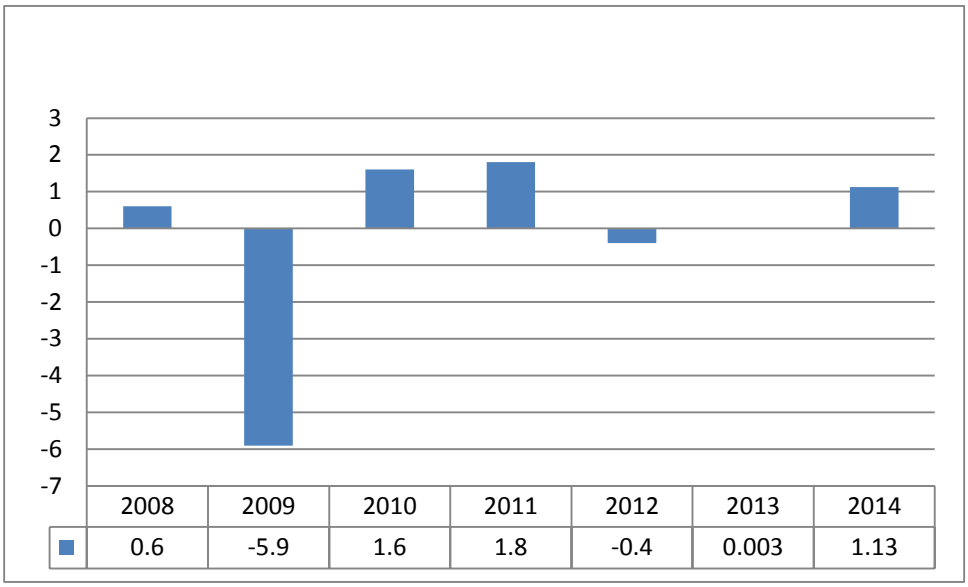

المصدر : عمل الدارسون .

لقد كان لإنتقال الأزمة المالية العالمية إلى دول الإتحاد الأوروبي آثار واضحة علي نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ عانت كل دول الإتحاد الأوروبي ، إبتداءً من سنة ٢٠٠٨ من إنكماش إقتصادياتها ، حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٠,٦% ، ليزداد الأمر سوءاً إنطلاقاً من سنة ٢٠٠٩ حيث سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل ما دون الصفر (-٥,٩) لجميع دول الإتحاد ويرجع ذلك إلى بداية أزمة الديون السيادية في منطقة الإتحاد ، وقد فقدت الكثير من البنوك والمؤسسات أرباحها وتحملت الكثير من الإلتزامات إلى إفلاس الكثير منها غير أنة في عام ٢٠١٠ بدات إقتصاديات الإتحاد تتعافي تدريجياً حيث بلغ معدل النمو بها ١,٦% وذلك لإتجاه البنوك والمؤسسات المالية إلى زيادة رؤوس الأموال والسيولة الإحتياطية وعام ٢٠١١ وصل ١,٨% لترجع وتنخفض معدلات النمو في سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بمعدلات سلبية مابين (-٠,٤)و(٠,٠٣) يرجع ذلك في حالة الإضراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدي بعض الإقتصاديات الكبيرة داخل منطقة الإتحاد ولكن خلال العام ٢٠١٤ بدأ معدل نمو الناتج المحلي في التزايد وذلك من خلال إنتعاش الإستهلاك الخاص والإستهلاكِ الحكومي وصافي الصادرات حيث وصل إلى ١,١٣%.

رابعاً :إجراءآت الإستيراد:IMPORT PROCEDURES

ينبغي أن تكون السلع المستوردة الى المنطقة الجمركية في الإتحاد الأوروبي مصحوبة ببيان ملخص يقدم لسلطات الجمارك ، في كل مكان لتفريغ العمولة بعد ذلك تخضع السلع لإجراء تخزين مؤقت لا يتجاوز ٤٥ يوم في حالة الحمولة بحراً ، أو ٢٠ يوم في الحالات الأخرى، ما يعني أن تخضع لأوامر الجمارك وأن تخصم لها كمعاملة جمركية.

الإجراءآت الرئيسية المعتمدة هي:-

١/التسريح للتداول الحر:

يتم التسريح للتداول الحر عند اتمام شروط الإستيراد لدى الإتحاد الأوروبي (دفع التعرفة الجمركية وتطبيق إجرآءآت السياسة التجارية غير المتعلقة به لتعرفة) بعد دفع الجمارك المذكورة إضافة الى ضريبة القيمة المضافة أو أي ضرائب مطبقة ، بعد ذلك يتم تسريح السلع للإستهداف.

٢/إجرآء النقل:-

تسهل إجراءآت النقل الجمركية حركة السلع بين المكاتب الجمركية ، في دولتين عضويتين في الإتحاد الأوروبي مع تعليق الجمارك وبعض إجراءآت السياسة التجارية مؤقتاً ، وبالتالي تحويل الإجراءآت الرسمية للتخليص الجمركي الى مكاتب الجمارك في الدولة الوجهة.

٣/التخزين في مستودعات الجمارك:-

يسمح هذا الإجراء بتخزين السلع المستوردة في مرافق مخصصة مع تعليق الجمارك والضرائب وإجراءآت السياسة التجارية موقتاً حتى يتم تعيين المعاملة.

٤/المعالجة الداخلية:-

يسمح هذا الإجراء باستيراد السلع الى الإتحاد الأوروبي ، دون أن تخضع للجمارك والضرائب وإجراءآت السياسة التجارية بهدف معالجتها تحت إشراف جمركي ، وإعادة تصديرها لاحقاً الى خارج الإتحاد الأوروبي في حالة عدم تصدير السلع الجاهزة للتصدير في النهاية فإنها تخضع للجمارك والإجراءآت المتبعة.

٥/الإستيراد المؤقت:-

يسمح بدخول السلع الى الإتحاد الأوروبي معافاة من جمارك الإستيراد بشرط أن يكون الغرض منها إعادة التصدير الى الخارج دون أن تخضع لأي تغيير وأن تظل هذه ألإجراءآت لمدة عامين.[١]

٦/الدخول الى منطقة حرة أو مستودع:-

---

[١] وجدي محمود حسين – مرجع سابق – ص٢٩٥

المناطق الحرة هي مناطق خاصة داخل منطقة الجمارك الأوروبية حيث يمكن ادخال السلع بدون جمارك بدون إجراءآت سياسة تجارية ، وضريبة قيمة مضافة الى أن يتم تخصيص معاملة جمركية معتمدة لها أو إعادة تصديرها ، الى جانب ذلك قد تخضع السلع لعمليات بسيطة مثل:(التعبئة والمعالجة).

٧/السوق الموحدة:-

يؤكد هذا المبدأ إلغاء حرية حركة السلع للسوق الأوروبية الموحدة مضمونة بمبدأ الرقابة على الحدود والجمارك وكل الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء.

خامساً :نظام تجارة الإستيراد: Import Trading System

في قاعدة منظمة التجارة العالمية يشجع الإتحاد الأوروبي سياسة التجارة الحرة ، لتسهيل تدفق السلع والخدمات عبر حدوده منفذا مبادئ التعريفية وعدم التمييز الملزمة بين الشركاء التجاريين.

ومع ذلك هنالك بعض الإستثناءات لهذه القاعدة العامة ، حيث يستخدم الإتحاد الأوروبي أدوات دفاع تجاري مصممة بعد توقيع الإتفاقيات مع منظمة التجارة العالمية ، تعترف بحق الدول الأعضاء فيه بمكافحة الممارسات التجارية غير المنصفة.

المبحث الرابع: اسباب واثر خروج بريطانيا من الاتحاد الاتحاد الاوروبي the Reasons and impact of the British exit from the European Union

اولاً: اسباب خرو بريطانيا من الاتحاد الاوروبي:-

في صدمة صباحية للعالم ، حسم البريطانيون امر بلادهم بالنفصال عن عباءة الاتحاد الاوروبي بنسبة ٥٢% من جملة الذين صوتو للخروج من الاتحاد الاوروبي ، وهنالك العديد من الاسباب التي دفعت المواطنين للتصويت للخروج من الاتحاد الاوروبي وهي :

١/ التخلص من عبئ المهاجرين واللاجئين .

حيث يؤمن المواطن البرطاني بان خروج بلاده سيمكن من اتباع نظام جديد يحد منمن السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الاوروبي بالدخول للبلاد.

٢/ الخوف من الارهاب.

زيادة الهجمات الارهابية في بعض الدول الاوروبية ، مؤخرا دفع المواطن في التفكير في ان الانفصال عن الاتحاد سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين الدول ، وهو ما يحول دون مجئ الارهابين الى بريطانيا .

٣/ التوفير المالي للصحة والتعليم.

٤/ وعود فضفاضة بالازدهار.

٥/ المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي.[١]

ثانيا : أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي :

[١] تقرير احمد علي الاناضول – مترجم وصحفي – ٢٠١٦/٥/٢٤

سوف يؤثر خروج بريطانيا علي الاقتصاد البريطاني وسياسة الهجرة والكثير, بخلاف ذلك سيستغرق الامر أعوام كي تصبح العواقب الكاملة واضحة لكن فيما يلي بعض اكثر التغيرات اهمية التي يمكن توقعها في الاشهر المقبلة.

إن التصويت لصالح خروج بريطانيا ليس ملزما من الناحية القانونية , حيث ان هناك بعض الطرق يمكن من خلالها نظرياً تجاهله او ابطاله لكن وكما تشير هيئة الاذاعة البريطانية(BBC) سوف يعتبر تحدي ارادة الشعب كما عبر عنها في الاستفتاء (انتحاراً سياسياً) .

تقرر المادة (٥٠) من معاهدة الاتحاد الاوروبي اجراءات انسحاب دولة عضو من الاتحاد الاوروبي تتطلب المادة من الدولة العضو ان تقوم باشعار الاتحاد الاوروبي بانسحابها , وتلتزم الاتحاد الاوروبي حينئذ بمحاولة التفاوض علي اتفاقية انسحاب من تلك الدولة .

بمجرد تفعيل بريطانيا للمادة ٥٠ سوف يكون لديها مدة عامين تتفاوض من خلالها علي معاهدة جديدة تحل محل ترتيبات عضوية الاتحاد الاوروبي و سوف يكون علي قادة بريطانيا والاتحاد التفاوض حول تفاصيل قضايا مثل التعريفات الجمركية , والهجرة والقواعد المنظمة بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي.

في افضل الاحوال قد تسطيع بريطانيا التفاوض علي النفاذ الي السوق الاوروبية ، ولا يختلف كثيرا عما لديها الأن مثلا" النرويج ليست عضواً في الاتحاد الاوروبي لكنها وافقت علي الالتزام بعدد من قواعد الاتحاد الاوروبي في مقابل نفاذ تنافسي الي السوق الاوروبية المشتركة .

سوف يسبب خروج بريطانيا من الاتحاد مشكلة للاقتصاد البريطاني علي المدي القصير, و يمكن التنبؤ بمستقبل علاقة بريطانيا بالاتحاد الاوروبي كأكبر شريك تجاري بها ان تدفع بالمملكة المتحدة الي ركود اقتصادي حسب توقع مراقبو السوق الأوروبي.

حتي ان وزير المالية البريطاني جورج اوزبورن قد المح علي انه قد يعلق التداول في سوق الاسهم الي صوت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الاوروبي.

المبحث الخامس: مستقبل الاتحاد الاوروبي:

ابتدا من عام ١٩٥٧ ،حيث بدأت مسيرة التكامل الاوروبي بتوقيع ست دول اوروبية (بلجيكا ، هولندا ، لكسمبورغ اضافة الى المانيا وفرنسا وايطاليا) اتفاقية باريس للصلب والفحم ثم توقيع اتفاقية السوق المشتركة عام ١٩٥٧، ثم توالت النجاحات الاوروبية الى ان وصلت الى اتفاقية ماستريخت عام١٩٩٢ التي وضعت حجر الاساس لبناء سياسة خارجية موحدة للاتحاد الاوروبي ، وفي الاول من يناير عام ٢٠٠٢ تخلت اثنا عشر دولة اوروبية عن عملاتها الوطنية وتبنت بدلا منها اليورو ، ثم توسع الاتحاد الاوروبي بضم عشرة دول اخرى كانت تنتمي معظمها الى الكتلة السوفيتية واخيرا في العام٢٠٠٤ وافقت جميع الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على اول دستور مكتوب في الاتحاد وبامعان النظر في هذه التطورات يلاحظ ان الاتحاد بدأ يكتسب بصورة تدريجية الكثير من خصائص وصفات الدولة الموحدة من جانب وجود عملة موحدة وبنك مركزي ومحكمة عدل عليا وعلم وبرلمان ودستور اوروبي ، الامر الذي يجعله نموزجا للتنظيم الاقليمي الدولي الناجح .

غير ان ما سبق لا يعني خلو طريق الوحدة الاوروبية من اي مشاكل تعترضها ن فهنالك العديد من التحديات التي باتت تواجه المسؤلين الاوروبيين في بروكسل ومن المتوقع ان تحدد مسار مستقبل هذا المشروع الكبير علما بان كثير من هذه التحديات ناتج من النجاحات التي تحققت للاتحاد على مدار السنوات الخمسين الماضية والتي من ابرزها:

- توسع الاتحاد الاوروبي والذي يعني بالضرورة تنوعا وتشعبا في المصالح والتوجهات والمواقف والتي تصل الى حد التعارض بحيث قد يصبح من الصعب احتواؤها والتوفيق فيما بينها داخل الاطر القانونية والمؤسسية للاتحادالاوروبي.
- فتور الحماس الشعبي الاوروبي نحو مزيد من التكامل الاوروبي وتراجع القوى المحركة لعجلة الوحدة فدول الاتحاد الاوروبي تنعم بقدر كبير من الرفاه والازدهار.

وقد اظهرت استطلاعات الرأي ان ٤٣% فقط من مواطني الدول الاعضاء يحتفظون بموقف ايجابي نحو الاتحاد مقابل ٢١% يحتفظون بنظرة سلبية ، في ضوء ما سبق من مشاكل وتحديات باتت تواجه مستقبل الاتحاد الاوروبي ، وتضغط بشدة على مؤسساته وتشير قدراتهم نحو التطوير للتكيف مع التطورات الجديدة يبرز احتمال قوي بحدوث انفصال او تقسيم الاتحاد الاوروبي.

أولا:النتائج:-

توصلت الدراسة للنتائج التالية :-

١. الدوافع التي تؤدي إلي قيام التكتلات الإقتصادية بين الدول تؤدي إلى إيجاد علاقات تكامل بين النشاطات الإقتصادية المختلفة بين الدول.
٢. أثرت التكتلات الإقتصادية علي الشؤون الإقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي التي تتمثل في زيادة معدلات النمو و التي تنعكس بصورة واضحة علي الميزان التجاري لتلك الدول.
٣. إستطاع الإتحاد الأوروبي أن يصبح أكبر شريك تجاري ، وتحول لأول مصدر ومستورد للسلع والخدمات في العالم وذلك من خلال تفعيل الإتفاقيات التجارية بين دول الإتحاد الأوروبي.
٤. أثر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كان له الكثير من التفسيرات فالبعض يرى أن هنالك أسباب إقتصادية أدت إلى الخروج ، والبعض الاخر يري أن هنالك أسباب خاصة بالمملكة ، ولكن الرأي الأصوب أن هنالك أسباب إقتصادية أدت إلى خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

ثانياً : التوصيات:-

علي ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن إدراج مجموعة من التوصيات كما يلي:

١. العمل على إتاحة حرية الإنتقال للأفراد والعمالة بين مجموعة دول التكتل الإقتصادي.

٢. مراعاة القوانين والأنظمة السارية في الإتفاقيات االتجارية بين الدول الأعضاء والعمل علي تطبيقها.

٣. إيجاد سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقة إستعابية ضخمة وعدم التمييز بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي .

٤. إتاحة الفرصة لدول الإتحاد الأوروبي للإنتقال من مرحلة التكامل إلى مرحلة الإندماج الفعلي بما يسهل عملية الإستخدام الامثل للعلاقات والموارد مما يعزز عملية التقدم الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

٥. زيادة قدرة المنتجات علي التواجد بصورة مستمرة في الأسواق العالمية أو الدولية.

٦. ينبغي لدول الإتحاد الإهتمام بالسياسات المحفزة للنمو ، فبالنمو يتم فتح المزيد من الوظائف ومعالجة معدلات البطالة المرتفعة وبالتالي تزداد قدرة الإقتصاديات الوطنية علي مواجهة أعباء الدين.

توصيات بدراسات مستقبلية :

١/ الدراسة تناولت أثر التكتلات الإقتصادية علي دول الإتحاد الأوروبي في الفترة من(٢٠٠-٢٠١٧).

٢/ دراسة المشاكل والعقبات التي واجهت الإتحاد الأوروبي .

الصعوبات التي واجهت الدارسين:

عدم تجاوب بعض المؤسسات المختلفة ، مع الدارسين في توفير ومنح البيانات والمعلومات ذات الصله بالدراسة.

ثالثاً : قائمة المراجع:

أولاً:القرآن الكريم

ثانياً:الكتب:

١/ إيمان عطية ناصف – **مبادئ الإقتصاد الدولي**– دار الجامعة الجديدة –شارع سويتر الأزرليطة ٢٠٠٦.

٢/ زينب حسين عوض الله – **العلاقات الإقتصادية الدولية** – دار الفتح للطباعة والنشر – الإسكندرية ٢٠٠٣ .

٣/ موردخاي كريانين – تعريب–علي مسعود عطية –**الإقتصاد الدولي**(مدخل السياسات) دار المريخ للنشر٢٠٠٧ .

٤/ فؤاد الصقار– **جغرافيا التجارة الدولية**– دار المعارف الاسكندرية– ١٩٩٧.

٥/ عمر مصطفى محمد – **الإتجاهات الحديثة للتجارة في ظل العولمة الإقتصادية** – طيبة للنشر والتوزيع ٢٠١٤.

٦/حسين عمر– **التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر(النظرية والتطبيق)** – دار الفكر العربي –القاهرة ١٩٩٨ .

٧/جاسم محمد منصور – **التجارة الدولية** – دار زهران للنشر والتوزيع – ٢٠٠٩ .

٨/وجدي محمود حسين – **العلاقات الإقتصادية** – دار الجامعات المصرية .

٩/ نبيل حشاد **الجات ومنظمة التجارة العالمية** — دار الاسرة للنشر والتوزيع .

١٠/ أحمد أبو الحسن زرد – **السوق العربية المشتركة بين منظمة التجارة العالمية** – دار الاسرة للنشر– ٢٠٠١.

ثالثاً:الرسائل الجامعية :

١: رسالة الدكتوراة:

حرم محمد بدوي ، أثر إتفاقية الكوميسا علي الميزان التجاري في الفترة من (٢٠٠٢-٢٠١٢) ، رسالة دكتوراة (غير منشورة)إشراف د. عبد العظيم سليمان المهل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ،٢٠١٢

٢:رسالة الماجستير:

محمد حمزة عبد الرحمن ،أثر التكتلات الإقتصادية في تحقيق الوحدة الإقتصادية الافريقية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة النيلين ،٢٠٠٦.

٣: مشاريع التخرج:

أسعد أحمد محمد علي ، حذيفة عثمان عبد الجليل ، خالد الحبيب التجاني عبد الرحمن ، محمد عبد الهادي علي عوض ، مهند مبارك الصديق ، التكتلات الإقتصادية أثرها علي الإقتصاد السوداني ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، إشراف د. خالد حسن البيلي ٢٠١٠.

رابعاً: التقارير:

- تقرير المفوضية الأوروبية .
- تقرير جريدة الغد الإخبارية .
- تقرير أحمد على الاناضول – مترجم وصحفي .
- صحيفة الشرق الاوسط .

خامساً: المواقع الإلكترونية:

http://ec.europa.eu/taxation_customs/customs/procedural_aspects/index_en.htm

http://ec.europa.eu/taxation_customs/customs/procedural_aspects/general/declaration/index_en.htm

http://europa.eu/scadplus/glossary/community_legal_instruments_en.htm

Http: // epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do